

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: حقوق

رقم:

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية

فرع: حقوق

تخصص: قانون إداري



مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالب:

- خلف الله العيد

تحت عنوان:

النظام القانوني للأحزاب السياسية  
في الجزائر

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة المسيلة	د. والي عبد اللطيف
مشرفا ومقررا	جامعة المسيلة	د. مقروف محمد
مناقشا	جامعة المسيلة	د. لجلط فـواز

السنة الجامعية: 2018-2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## شكر و عرفان

نشكر الله سبحانه وتعالى أولاً ونحمده كثيراً على أن يسّر لنا أمرنا في القيام بهذا العمل ونتقدم بالشكر الجزيل والامتنان والاحترام إلى الدكتور المحترم "مقروف محمد" على توليه الاشراف على هذه المذكرة والذي كان له الفضل والدور الأكبر بتعاونه وحرصه في أن تخرج هذه المذكرة إلى الوجود وبالصورة التي هي عليها الآن و في سبيل ذلك لم يبخل علينا بالمعلومات و التوجيه وتقديم الملاحظات كما نشكره على تواضعه وسعة صدره كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة



## اهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

الحمد لله رب العالمين خلق اللوح والقلم وخلق الخلق من عدم ودبر الارزاق والآجال

اللهم اعنا على دوام شكرك وذكرك

-الصلاة والسلام على اشرف المرسلين حبيب الخلق محمد اهدي ثمرة جهدي الى :

• الى من خلد الله ذكرها في القران يتلى الى يوم القيامة وجعل الجنة تحت اقدامها الى ملاكي في الحياة . . . . . الى روضة الحب ومعنى الحنان الى التي كان دعاؤها سر نجاحي .. الى اعز مخلوق في الكون . . . امي الحبية رحمها الله

• الى من كلله الله بالهيبه والوقار الى من علمني العطاء دون انتظار . . . . . الى من احمل اسمه بكل

افتخار . . . . . الى سر الوجود . . . . . ابي العزيز

• الى القلوب الطاهرة الرقيقة . . . . . الى النجوم والكواكب . . . . . الى التي قاسمتني هذه الحياة زوجتي العزيزة

• الى فلذات كبدي نعيمة، أمين، آية، شهد، إدريس

• الى الذي جعل من ضعفي قوة استاذي المشرف **الدكتور مقروف محمد**

والى كل اساتذة المشوار الدراسي وزملائي

• الى كل من ساهم من قريب ومن بعيد في انجاز هذا الجهد المتواضع

وقفهم الله في مشوارهم و سددهم خطاهم

خلف الله العيد



# مقدمة



## مقدمة:

نشأت الحزبية في الجزائر كرد فعل على الوجود الاستعماري ومقاومة الحكم الدخيل، وتعتبر الجزائر من الدول العربية الأولى التي شهدت ميلاد الأحزاب ونشأتها، وقد سبق هذه النشأة ظهور حركات إصلاحية وسياسية وتنظيمات تقليدية مهدت لظهور الأحزاب كتتنظيمات سياسية تحمل برنامج ومطالب سياسية، اقتصادية واجتماعية، وبالتالي فالحركة الوطنية هي التي مهدت للظاهرة الحزبية، ويبدو أن الظاهرة الحزبية في الجزائر لم تكن نشأتها وليدة مطلب اجتماعي، مدعوم من طرف شريحة أو طبقة اجتماعية كما حصل في الغرب، بل انبثقت الأحزاب من ضرورة وطنية اشترطتها ظروف النضال السياسي ضد المستعمر والتعبئة من أجل التحرر واسترجاع السيادة الوطنية .

وبعد تحقيق الاستقلال تبنت الجزائر الأحادية الحزبية، أين احتكرت جبهة التحرير الوطني السلطة، باسم الشرعية الثورية، لتعود الجزائر بعد ذلك للتعددية الحزبية بعد ما عرفته الجزائر من أحداث في أكتوبر 1988 وصدور دستور 1989 بعدها، حيث تم إطلاق الحريات السياسية وعلى رأسها حرية تأسيس الأحزاب السياسية التي كانت تحت مسمى الجمعيات ذات الطابع السياسي، وكذلك في التعديل الدستوري 1996 حيث أصبحت تسمى الأحزاب السياسية وصدر بعدها قانون الأحزاب السياسية 1997 المعدل القانون 1990 والذي ألغي بموجب القانون العضوي 12 - 04 .

وتتجلى أهمية دراسة هذا الموضوع في :

إن الأحزاب السياسية تقوم بدورها في إعداد المواطن سياسيا والمساهمة في تربيته وتنقيفه، ويتحقق ذلك عن طريق مشاركة الناخب في الاهتمام بمشاكل الشعب والجماهير، وتعمل الأحزاب بوسائلها على توضيح مشاكل الشعوب، وبسط أسبابها، واقتراح وسائل حلها، ومن كل هذا تتكون لدى الأفراد ثقافة سياسية تمكنهم من المشاركة في المسائل العامة،



والحكم عليها حكما أقرب إلى المصلحة، ولا شك أن هذه المهمة تبدو صعبة بل ومستحيلة بدون التنظيمات الحزبية .

ومن ثمة تعتبر الأحزاب السياسية معاهد التخرج القادة والزعماء الذين تتوافر لديهم قدرات وإمكانيات القادة، والخبرة في الاتصال بال جماهير.

ومن هذا تتجلى أهمية دراسة هذا الموضوع في إثراء المكتبة القانونية والسياسية بمثل هذه الدراسات:

### أسباب اختيار الموضوع :

إن الأسباب والعوامل التي دفعتنا لاختيار البحث في هذا الموضوع دون غيره، تمثلت في عوامل ذاتية وعوامل موضوعية.

#### العوامل الذاتية

تتمثل في الرغبة الشخصية في اكتشاف حقيقة الممارسة الحزبية في الجزائر والضوابط القانونية التي تنظمها، وكذلك قلة الدراسات القانونية التي تناولت النظام الحزبي الجزائري بمفهومه القانوني، وخاصة في ظل قانون الأحزاب السياسية الجديد رقم 04-12، هذه كلها دوافع ذاتية في اختياري لهذا البحث وندكر منها الاهتمام وحب الاطلاع ومعرفة التأثيرات التي شهدتها الأحزاب خاصة خلال آخر تعديل 04-12 المتعلق بالأحزاب السياسية.

#### العوامل الموضوعية

حيث ساهمت الدوافع الموضوعية هي الأخرى في هذا الاختيار، وتمثل في أهمية دراسة ظاهرة الأحزاب السياسية في الجزائر من قبل الباحثين ورجال القانون نظرا لحداتها، وما واكبها من أحداث ومشاكل سواء على المستوى الوطني وكذا الدولي باعتبار الأحزاب الحجر الأساسي في الديمقراطية .



وفي هذا الإطار وانطلاقاً من أهمية ودوافع البحث فإننا نطرح الإشكالية التالية :

- ماهو مفهوم الأحزاب السياسية وأنواعها بصفة عامة؟ وماهي الضوابط القانونية لممارسة نشاط الأحزاب بالجزائر؟

للبحث في هذه الإشكالية والإجابة عليها، نطرح عدة تساؤلات فرعية تكون بمثابة الجوانب الأساسية التي تتضمنها خطة الدراسة وتشمل الأسئلة التالية:

- ما الطبيعة القانونية للأحزاب السياسية وماهي أهداف و وظائف الأحزاب السياسية ؟  
- كيف نظم قانون الأحزاب السياسية الجديد عملية تأسيس الأحزاب السياسية في الجزائر وما مدى قدرة الضمانات المقررة بالقانون العضوي 12-04 على تحقيق أو كفالة حرية تأسيس الأحزاب السياسية ؟

ولحل هذه الإشكالية تم الاعتماد على قواعد المنهج الوصفي في معرفة الظاهرة الحزبية وموقعها في النظام السياسي الجزائري، وقواعد المنهج التحليلي لتحليل النصوص القانونية محل موضوع الدراسة .

وقد واجهنا مجموعة من العراقيل منها :

- قلة المراجع المتخصصة في هذا الموضوع خصوصا في ظل قانون الأحزاب السياسية رقم 12 / 04 المؤرخ في 12 جانفي 2012 .

- قلة المصادر والبحوث التي تناولت موضوع الأحزاب السياسية في الجزائر بشكل خاص، وكذلك الأحزاب السياسية بشكل عام، فهذا الموضوع لم يحظ بالدراسة والاهتمام الكافيين من طرف الباحثين الغربيين أو العرب.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن موضوع الأحزاب السياسية، متشعب نظرا لتفرع مواضيعه بين القانون الدستوري، والعلوم السياسية، وعلم الاجتماع السياسي.



وللإجابة على إشكالية الدراسة وأسئلتها الفرعية، قمنا بتقسيم الموضوع إلى فصلين، الفصل الأول نخصه لدراسة ماهية الأحزاب السياسية، من خلال تقسيمه إلى مبحثين، نتناول في المبحث الأول مفهوم الأحزاب السياسية، وفي المبحث الثاني، نتناول أنواع الأحزاب والنظم الحزبية، أما الفصل الثاني تناولنا فيه التنظيم القانوني لتأسيس الأحزاب السياسية ويتضمن هو كذلك مبحثين، نتطرق في المبحث الأول لمختلف الشروط المتعلقة بتأسيس الأحزاب السياسية، أما المبحث الثاني، فننترق فيه إلى الضمانات الممنوحة لحرية تأسيس الأحزاب السياسية والعقوبات المقررة عليها في حالة مخالفتها للقوانين المعمول بها .

# الفصل الأول

ماهية الأحزاب السياسية



## تمهيد:

مما لا شك فيه أن حرية تأسيس الأحزاب السياسية عنوان الديمقراطية، وإقرار المبدأ التداول على السلطة ومجال خصب لممارسة حرية التجمع، ولأهمية ذلك يقتضي الحال التطرق إلى مفهوم الأحزاب السياسية، كما يتعين الوقوف على أنواع ونظم الأحزاب السياسية، ذلك ما نتعرض إليه في بحثين مستقلين.

## المبحث الأول: مفهوم الأحزاب السياسية.

يعد وجود الأحزاب السياسية ضرورة تقضي بها طبيعة الأنظمة الديمقراطية، فالأحزاب السياسية تساعد على تكوين ثقافة عامة سياسية واجتماعية لدى الأفراد، فتسهم بذلك في تكوين رأي عام يسمح للمواطن بالمشاركة في الشؤون العامة، أو بممارسة الضغط والتأثير على القائمين بتلك الشؤون، كذلك فإن وجود حزب معارض للحكومة يسمح بالتعبير عن الرأي المضاد، ويحول دون استبدال الحكومة، كما يحول أيضا دون لجوء الناقلين والمتذمرين إلى الأخذ بالأساليب غير المشروعة للتخلص من الحكومة، فبانعدام الأحزاب السياسية لا يجد الناقلون خيارا إلا بين أمرين، الطاعة أو الثورة.<sup>1</sup>

وعلى ذلك سوف نتناول مفهوم الأحزاب السياسية من خلال المطالب الآتية:

## المطلب الأول: تعريف الأحزاب السياسية.

ينظر إلى الأحزاب السياسية بأنها ظاهرة سياسية مركبة لذلك يصعب النظر إليها، من زاوية واحدة، وإعطائها تعريفا شاملا، لأن لها مدلولات متعددة، ولذلك فإنه يجب دراستها من جوانب متعددة، ولا يمكن فهمها إلا بدراسة هذه الجوانب، ونتيجة لذلك بات من الصعوبة بإمكان وضع تعريف شامل للأحزاب، لذلك حاول الكثير من الفقهاء الإتيان بتعريف شامل وجامع للأحزاب السياسية غير أنها اختلفت من حيث الشكل والموضوع.

فيعرفها الأستاذ GEAUNEAU جانو بقوله: "الحزب السياسي هو حشد منظم يهدف التحقيق الآراء والمصالح التي تهتم أعضائه". كما عرف PULMARAPITO بول مارابيتو الأحزاب: " بأنها جمعيات تمارس العمل السياسي ولكنها تبرز خصوصيات معينة"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 1982، ص 22.

<sup>2</sup> علي زغدود، نظام الأحزاب السياسية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، ص 13.

يرى كل من A PLOMBARA الابلمبار و WEINER فينر في كتابيهما: الأحزاب السياسية والنمو السياسي، بأن الحزب السياسي هو أي جماعة توفرت فيهم أربعة شروط<sup>1</sup>:

1. تنظيم دائم أي تنظيم أمله في الحياة السياسية أعلى من أمل قاداته في وقت ما.
2. تنظيم محلي وطيد بشكل جيد، يقيم صلات منتظمة ومتنوعة مع المستوى القومي.
3. إرادة واعية للقادة القوميين والمحليين التنظيم، لأخذ السلطة وممارستها لوحدهم أو مع الغير، وليس فقط التأثير على السلطة.
4. الإهتمام بالبحث عن دعم شعبي من خلال الإنتخابات أو بأية طريقة أخرى.

#### الفرع الأول: التعريف اللغوي للأحزاب السياسية.

اختلف الفقهاء والباحثين بخصوص تعريف الأحزاب السياسية إلى درجة أنه يصعب إحصاء التعاريف التي وجدت حول الأحزاب فهي تختلف باختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها إلى الحزب السياسي ولتوضيح ذلك سوف نقدم جملة من التعاريف، ولكن أولاً سنتطرق إلى التعريف اللغوي.

الحزب في اللغة له أكثر من مدلول، وقد بينت كتب اللغة هذه المدلولات وأشارت إلى معاني الحزب، فجاء في لسان العرب " الحزب مجموعة الناس والجمع أحزاب ".

وحزب الرجل: أصحابه وجنده الذين على رأيه " وكل قوم تشاكلت قلوبهم وأعمالهم فهم أحزاب وإن لم يلق بعضهم بعضاً"<sup>2</sup>، والحزب: الورد، وورد الرجل من القرآن والصلاة حزبه، والحزب: النصيب يقال أعطني حزبي من المال أي حظي ونصيبني، والحزب: الصنف من

<sup>1</sup> دكتور عامر مصباح، معجم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2009، ص 18.

<sup>2</sup> ابن منظور، لسان العرب، الجزء الأول، فصل الحاء، المطبعة الكبرى المصرية، مصر، 1304، هجري، ص 299.

الناس والحزب: الطائفة وحازب القوم وتحزبوا وتجمعوا وصاروا أحزابا، وحزب فلان أحزابا أي جمعهم وحزبه أمرأي أصابه...

وقد ورد بالقرآن الكريم هذا المصطلح (كل حزب بما لديهم فرحون)<sup>1</sup> ، كما جاء أيضا (أولئك حزب الله)<sup>2</sup> ، ويعني المصطلح الجماعة فيهم قوة وصلابة، وكل قوم تشاقلت قلوبهم وأعمالهم.

وبناء على ما تقدم، فإننا نرى أن كلمة (الحزب) بمعناها اللغوي تدل على الجمع من الناس، وأيضا على الورد وهو الاعتقاد على شيء ما.

### الفرع الثاني: التعريف الإصطلاحي.

لقد تعددت التعاريف للحزب السياسي بين رجال الفكر السياسي والقانوني ويرجع هذا التعدد إلى اختلاف الإيديولوجيات وإلى تطور النظرة إلى وظيفة الحزب ومهامه، وإلى الزاوية التي ينظر إليها.

### أولا - الفكر الليبرالي:

أكد الفكر الليبرالي على الجانب العلمي للعملية السياسية، في حيث أبرز الفكر الإشتراكي مفهوم الحزب الطبقي ومن ثم التركيز على التكوين والأبعاد الإقتصادية وأسلوب الوصول إلى الحكم عن طريق الثورة في مقابل أسلوب الإنتخاب لدى المفهوم الليبرالي.<sup>3</sup>

فيعرف ايدموندبورك الحزب من هذا المنطق على أنه " هيئة من أفراد متحدين يسعون من خلال جهودهم المشتركة إلى العمل على ما فيه المصلحة القومية وفقا لمبدأ معين يتفقون

<sup>1</sup>سورة الروم، الآية 32.

<sup>2</sup>سورة المجادلة، الآية 22.

<sup>3</sup>حشوف لبني، الأحزاب السياسية في ظل الأنظمة الدستورية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدستوري، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية 2013 - 2014، ص 15.

عليه جميعا".

ويعرفه جورج بيردو الحزب السياسي بقوله " على تجمع من الأشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على انتظارها وتحقيقها وذلك بجمع أكبر عدد من المواطنين حولها، وبحثا عن امتلاك السلطة الحاكمة".

### ثانيا - الفكر الماركسي

إن الفقه الإشتراكي في تعريفه للأحزاب السياسية يتبنى وجهة نظر مختلفة تماما على الفقه الليبرالي، تركز أساسا على الأيديولوجية الشيوعية واعتبار الحزب أحد عناصر الصراع السياسي في المجتمع، فللحزب دور طليعي يعكس مصالح الطبقة العاملة ويقودها صوب أهدافها المنشودة المتمثلة أساسا في الإستحواذ على السلطة.

ويعرف الحزب السياسي بأنه " طليعة الطبقات الكادحة التي تسعى إلى تصفية الإستغلال بشتى أشكاله وصوره بهدف الوصول إلى الحكم ديكتاتورية البروليتاريا"<sup>1</sup>.

إذن فهذا ما قدمه الفكر الغربي من تعاريف للأحزاب السياسية، فما هي اجتهادات الفكر العربي في هذا الشأن هذا ما سنتطرق له في الفقرة الموالية.

### ثالثا - الفكر العربي:

يكاد يقترب من تعريفاته للحزب السياسي مع الفقه الليبرالي، فنجد لدى فقهاء العرب وعلماء السياسة عدة تعريفات أبرزها تعريف د. سليمان الطماوي، الذي يعرف الأحزاب

<sup>1</sup> كامل زهيري، موسوعة الهلال الإشتراكية، نقلا عن طارق الله خضر، دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي (دراسات مقارنة)، (لبنان: ب- د-ن، 1986)، ص 40.

السياسية بأنها " جماعة متعددة من الأفراد، تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية الفوز بالحكم، التنفيذ برنامج سياسي معين<sup>1</sup>."

أما الدكتور رمزي طه الشاعر، فإنه يعرف الحزب السياسي بأنه " جماعة من الناس لهم نظامهم الخاص وأهدافهم ومبادئهم التي يلتفون حولها ويتمسكون بها ويدافعون عنها، ويرمون إلى تحقيق مبادئهم وأهدافهم عن طريق الوصول إلى السلطة أو الاشتراك فيها<sup>2</sup>."

أما الدكتور سعاد الشرقاوي فتركز في تعريفه للحزب على الجانب التنظيمي وتعرف الحزب " بأنه تنظيم دائم يتم على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول إلى مساندة شعبية بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من أجل تنفيذ سياسة محددة<sup>3</sup>."

### الفرع الثالث: تعريف المشرع الجزائري للأحزاب السياسية.

ارتبط مفهوم الحزب السياسي بحسب المرحلة التي عاشتها الدولة، فدستور 1963 عرفه بموجب المادة 23 منه بقولها: "جبهة التحرير الوطني في حزب الطليعة الواحد في الجزائر".

وما تجدر الإشارة إليه، أن التوجه نحو الأحادية الحزبية خلال هذه الفترة أملتته ظروف عاشتها الدولة آنذاك، منها ما تعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي المتدهور وجانب آخر يرتبط بالتمسك بالشرعية الثورية التي اعتبرت حزب جبهة التحرير الوطني هو

<sup>1</sup> سليمان الطماوي، السلطات الثلاثة الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي (دراسة مقارنة)، دار الفكر العربي لبنان، ط5. 1996، ص 7-62.

<sup>2</sup> رمزي الشاعر، الإيديولوجية وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة القاهرة، 1979، ص 104.

<sup>3</sup> د - سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، دار النهضة العربية القاهرة، ط2، 1982، ص 200.

الحزب الطلائعي، كما أن التوجس من عودة الصراعات الحزبية التي عاشتها الجزائر قبل الإستقلال حال دون ظهور أحزاب سياسية جديدة.<sup>1</sup>

ويرجع كل من ClaudVatin و AunLeca لمبدأ التوجه نحو الحزب السياسي الواحد وفي فترة ما قبل الإستقلال، وخاصة أثناء مفاوضات يفيان، حيث ورد في بيان أصدرته المحافظة السياسية لجيش التحرير أن الإستقلال ما هو إلا مرحلة الثورة غايتها، و الثورة إنما هي جبهة التحرير الوطني كتنظيم وحيد<sup>2</sup>، ومن جهة أخرى كان التوجه العام القادة تلك المرحلة يرى بأن التعددية الحزبية يجب مجابتها، بدعوى أنها تمكن القوى الأجنبية من التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد وتعطي الفرصة للبعض بالتدخل لتضخيم المشاكل وممارسة التضليل<sup>3</sup>.

وبمقتضى صدور دستور 1996 وتطبيقا لنص المادة 42 منه صدر الأمر 97-09 المؤرخ في 06 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي للأحزاب السياسية<sup>4</sup>، الذي عرفت المادة 02 منه الحزب انطلاقا من هدفه بقولها:

" يهدف الحزب السياسي في إطار أحكام المادة 42 من الدستور إلى المشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية من خلال جمع مواطنين جزائريين حول برنامج سياسي، دون ابتغاء هدف يدر ربحا".

<sup>1</sup>رحموني محمد، تنظيم ممارسة حرية التجمع في القانون الجزائري، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان - كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014 - 2015، ص 177.

<sup>2</sup>أوردة حسين بورادة، الإصلاحات السياسية في الجزائر، مذكرة لنيل درجة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1996، ص 24.

<sup>3</sup>أوردة حسين بورادة، نفس المرجع، ص 25.

<sup>4</sup>الجريدة الرسمية، العدد 12 لسنة 1997.

## المطلب الثاني: أهداف الأحزاب السياسية .

رغم الاختلاف القائم في مجال تصنيف الأحزاب السياسية إلا أن الجميع يتفق أن للأحزاب عدة أنواع، وهذا رغم تباين صنف عن آخر وتباين طرح عن آخر ولكن هدف وظيفة الأحزاب تبقى تقريبا نفسها لدى جميع الأحزاب، حيث تسعى هذه الأخيرة انطلاقا من برنامج سياسي واجتماعي معين للوصول للحكم أو المشاركة فيه بطريقة أو بأخرى والذي يعتبر الهدف السياسي والأسمى لديها، وفي سبيل الوصول إلى السلطة تقوم الأحزاب بأعمال ترمي أساسا إلى تحقيق هذا الهدف إلى جانب أهداف أخرى سوف تقوم بحكها في هذه الفروع.

### الفرع الأول: تكوين الاتجاهات والأفكار وتوجيه الرأي العام.

هذه الوظيفة تقتضي من الحزب القيام بعدة مهام، أولى هذه المهام هي ما يقع على عاتق الحزب السياسي من ضرورة توجيه المواطن وإنماء الشعور لديه بالمسؤولية وعلى الأخص تحسيسها أن المصلحة الفردية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمصلحة العامة، وبالطبع لا يستطيع أن يقوم بهذه المهمة بمجرد الاستجابة إلى رغبات المواطنين ولكن يجب على الحزب أن يترجم هذه الرغبات في إطار المبادئ العامة أن يترجمها إلى برنامج محدد، والوصول إلى الحكم بطريقة موضوعية مجردة من كل خلفية سياسية ضيقة، وبذلك يتضح مدى أهمية الحزب في تكوين رأي عام، فهو يلزم الفرد على الأقل حين يمارس حقه الانتخابي بأن يحدد مكانته في الجماعة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> تامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع 2004 ، ط 1 ص 212-213.

## الفرع الثاني: صياغة المصالح والتعبير عنها.

تقوم الأحزاب السياسية بدور الحافز والمولد للأفكار والخيارات السياسية المهمة ففي المجتمع تتنوع الأفكار وتتعدد المصالح وتختلف الرؤى والحزب السياسي هو الفاعل الوحيد القادر على تجميع عدد من المواطنين للالتحاق به معبرين عن رغبتهم ومصالحهم، ويمكن الحزب القيام بذلك عن طريق عقد مؤتمرات واستلامه شكاوي المواطنين، إذ يضمن المواطن البسيط أن تتحول احتياجاته اليومية وطلباته البسيطة إلى النقاط ضمن سياسة عامة تجعلها تصطبغ بصفة التنظيم والرسمية، لتحقيق الرضا والسلم الاجتماعي، وتعتمد شعبيته ونجاحه في الدولة الديمقراطية على مدى قدرته على القيام بهذه العملية، لأن التعبير عن المصالح المجتمعة بدقة ومرونة تواكب التطور والتغيرات التي تطرأ على احتياجات الفئات المختلفة من المواطنين، وليس فقط ذلك بل على مدى تعبير هذه البرامج على عمق المجتمع وتلبية الحاجات المستدامة لا تلك التي تعني بمناسبات معينة أو مجرد مشكلات برزت وصادقت انتخاباً معيناً.<sup>1</sup>

## الفرع الثالث: وقف تسلط السلطة.

إن تعدد الأحزاب يسمح بوقف السلطة ومقاومة تجاوزاتها وطغيانها واعتدائها على حريات الأفراد، وذلك لأن السلطة المطلقة عادة ما تؤدي إلى مفسد مفرطة لذلك فهي تحتاج الموانع خارجية قوية لوقفها عند حدودها بعد أن ضعفت الموانع الداخلية المتمثلة في تقوي القلوب وخشية الله، والأحزاب المعارضة قوة تستطيع أن تقف بها لمواجهة انحراف السلطة

<sup>1</sup>العوادي هيبية، النظام القانوني للأحزاب السياسية في ظل قانون 12 - 04 مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون إداري، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ط 2013، ص 13.

التففيذية، ويتحقق بها المراد الحقيقي من مبدأ الفصل بين السلطات فالمعارضة المنظمة هي وحدها تستطيع في الحقيقة أن تجابه الحكومة وتمنعها من تجاوزاتها<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: وظائف الأحزاب السياسية.

تعد الأحزاب السياسية من أهم ركائز النظم السياسية بما يؤهلها لأداء مجموعة من الوظائف السياسية، وحسب بعض دارسيها، فإنها تؤدي مجموعة من الوظائف بغض النظر عن النظام الحزبي، سواء كان تعددياً أو أحادياً وضمن هذا الإطار يرى بولمبارا: " أينما وجد الحزب السياسي فإنه يؤدي مجموعة من الوظائف على إختلاف النظم السياسية، سواء في دول تقوم على التعددية أو في دول تقوم على النظام الشمولي<sup>2</sup>. ولهذا سوف نتناول في هذه الفروع أهم وظائف الأحزاب التي تؤديها وتقوم بها .

### الفرع الأول: الأحزاب السياسية مدارس للشعوب.

تقوم الأحزاب السياسية بدور هام في إعداد المواطن سياسياً والمساهمة في تربيته وتنقيفه ويتحقق ذلك عن طريق مشاركة الناخب في الإهتمام بمشاكل الشعب، ونجاح الحزب يتوقف على مدى مشاركة التنظيمات الجماهيرية كالنقابات والنوادي للاشتراك في تربية المواطن، ويقوم الحزب بدور هام وحيوي لتزويد الجماهير بالمعلومات السياسية الصحيحة عن طريق أجهزة الإعلام المختلفة لكي يعي ويدرك أهمية المشاكل التي تثار في المجتمع. وعليه فإن الأحزاب تلعب دوراً سياسياً في حياة الشعوب في شتى المجالات. وقد عبر عن ذلك الملك الحسن الثاني بقوله: " أنا شخصياً أكن الإحترام الأكبر والتقدير للأحزاب السياسية وذلك أنني أعتبرها أفضل المدارس السياسية المتاحة "

<sup>1</sup> مزروود حسين، الأحزاب و التداول على السلطة في الجزائر (1989 - 2010 ) مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي و الإداري، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2011-2012 ص 28.

<sup>2</sup> ماجد راغب الحلو، القانون الدستوري، دار الجامعة الإسكندرية، 2008، ص 99.

## الفرع الثاني: تنظيم الأحزاب المعارضة.

يعتبر وجود نظام الأحزاب السياسية ضروريا لتأكيد المعارضة، وإمكانية التغيير السلمي الحاكم، ولولا الأحزاب لأصبحت المعارضة مجرد رد فعل فردي. كما تقوم الأحزاب بتنظيم المعارضة، وهذا الدور ليس مجابهة من أحزاب الأقلية إلى أحزاب الأغلبية، ولكنها تقوم بتوجيه النقد إلى الحكومة، على أن لا يكون هذا النقد مجردا، بل مقرونا بالحلول البديلة، التي يتضمنها برنامج متكامل، يمكن ترجمته إلى قرارات نافذة، إذا سمحت الفرصة للحزب المعارض أن يتولى الحكم. كما يجب على المعارضة أن تتحمل مسؤولياتها في استمرارية الدولة، وبقاء مؤسساتها إذا وصلت الحكم، وتجنب كل مظاهر الفوضى، والإضطراب، كما هو حاصل اليوم في دول الثورات العربية التي أطاحت بالأنظمة الديكتاتورية، إلا أنها لم تتجح في فرض الإستقرار السياسي، والإجتماعي، وإن كانت في بدايتها، إلا أن هذه المعارضة تنتظرها مهام ثقيلة.

ومسؤوليتها عظيمة لإقامة أنظمة سياسية ديمقراطية، تتميز بالإستقرار السياسي، والإجتماعي والإقتصادي، لأن المعارضة في حد ذاتها تتأثر بظروف موضوعية تتوقف على طبيعة النظام الحزبي والسياسي المطبق في الدولة.

## الفرع الثالث: الأحزاب وسيط بين الحكام والمحكومين.

إذا كانت الديمقراطية الكلاسيكية، تقوم على العلاقة المباشرة بين السلطة والشعب، فإن الديمقراطية المعاصرة تفرض وجود وسيط بينهما، وهذا الوسيط هو الأحزاب السياسية وعليه فإن الحزب يمكن المجتمع من الدخول في الدولة. من خلال تقديم مرشحين لتقلد الوظائف العامة البرلمانية منها، والتنفيذية، وحتى القضائية في بعض الدول، وبذلك تعتبر الأحزاب أداة وصل بين الشعب والسلطة، ولا يقتصر الأمر على ربط الشعب بممثليه عن طريق الترشح والإنتخاب، بل يشمل أيضا مراقبة هذا الشعب النشاط الحزب الحاكم، والشعب

بطبيعته لا يستطيع القيام بهذا العمل ولا يستطيع أن يقدم سياسة بديلة إلا إذا توفرت الأجهزة المنظمة وهي الأحزاب السياسية، لما تتوفر من إمكانيات ومعلومات تسمح لها أن تؤدي هذا العمل بكفاءة. وبذلك يتضح أن الأحزاب السياسية لا يمكن الإستغناء عنها باعتبارها مؤسسة دستورية تعمل على خلق الإدارة العامة، وتحويل الأفكار والمبادئ إلى برامج واضحة محددة.

## المبحث الثاني: أنواع الأحزاب والنظم الحزبية.

تعددت اجتهادات الفقه في تصنيف الأحزاب السياسية، وذلك حسب الأسس التي تقوم عليه ويعتبر الفقيه DUVRGER، من أول الفقهاء الذين اهتموا بتصنيف الأحزاب السياسية واضحا في الاعتبار الإيديولوجية والعضوية معيار في ذلك.<sup>1</sup>

وبالإضافة إلى تعدد الأحزاب السياسية توجد اختلافات بين نظم الأحزاب السياسية التي تعني ببيان مدى تمتع المواطنين بحرية تأسيس الأحزاب السياسية، فنظام الحزب الواحد، الذي يسيطر فيه الحزب على العمل السياسي ويحتكر السلطة كما كان عليه الحال في الجزائر قبل دستور 1989، يختلف عن نظام تعدد الأحزاب الذي يبرز تعدد وجهات النظر السياسية في المجتمع مما ينتج عن انقسام في الرأي العام، ويؤدي إلى خلق تنظيمات تعبر عن رأيها وتدافع عنه وتعمل على تحقيق أهدافها مثل ما هو مطبق الآن في فرنسا، والجزائر.

كما أن هناك من أخذ بنظام الحزبين، وهو مطبق في بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وهو نظام ترتب عنه نظام الأحزاب السياسية، في هاتين الدولتين.<sup>2</sup>

ولذلك سنتناول في هذا المبحث مطلبين الأول نتعرض فيه لأنواع الأحزاب السياسية وفي المطلب الثاني نتناول الأنظمة الحزبية المعاصرة.

<sup>1</sup>رحموني محمد، مرجع سابق، ص 195.

<sup>2</sup>محمد الصالح بن شعبان، نظام الأحزاب السياسية و التجربة الجزائرية في التعددية الحزبية، مذكرة النيل شهادة الدكتوراه، جامعة قسنطينة، ط 2013 - 2014، ص 80.

## المطلب الأول: أنواع الأحزاب السياسية.

إن تصنيف الأحزاب السياسية يواجه إشكالية معايير التصنيف، فليس من السهل إيجاد تصنيفات هو حدة لتقسيم الأحزاب السياسية، وهذا راجع إلى اختلافات في طبيعة الحزب وتنظيمه وأهدافه أو يرجع ذلك إلى اختلافات في الأنظمة السياسية المتنوعة.<sup>1</sup>

أثناء الحديث عن موضوع " تصنيف الأحزاب السياسية " يأخذنا الحديث إلى أبرز الكتاب في هذا المجال ألا وهو "موريس دوفرليه" الذي ميز بين أحزاب النخبة والأحزاب الجماهيرية ثم أضاف تصنيفا آخر عام 1976 وهي الأحزاب ذات الهياكل الجامدة والأحزاب المرنة.

ويلاحظ أن أغلب الباحثين في حقل العلوم السياسية يصنف الأحزاب بناء على ثلاث معايير:

- معيار مشاركة الأعضاء في حياة الحزب.
- معيار التنظيم.
- معيار القاعدة الإجتماعية.

### الفرع الأول: معيار المشاركة.

المقصود بذلك مدى مشاركة أعضاء ومناضلي الحزب في نشاطه وهياكله الداخلية من حيث نوعية وطبيعة هذه المشاركة أي من حيث الفكرة الأيدلوجية المتبعة وليس من حيث كثافتها

( القاعدة الإجتماعية )، وأدى هذا المعيار إلى التصنيفات التالية:

<sup>1</sup> أمين البار، دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2014، ص 30.



## أولا - أحزاب الرأي والأحزاب الإيديولوجية:

1. أحزاب الرأي: حزب الرأي هو حزب ليس له مذهب سياسي أو إيديولوجي معين واضح وثابت وخاص به، أي يوضح من طرف الحزب ثم يعرض على الأعضاء، بل يتمثل مذهبه في مجرد جمع آراء أعضائه المختلفة وتنسيقها ثم استخدامها في نضاله، وهو حزب مفتوح لمختلف الآراء والأشخاص من كافة الطبقات، حيث أن أفكارهم متقاربة لذلك يدافعون عنها ويناضلون من أجله.<sup>1</sup>

2. أحزاب الإيديولوجية: إن أهم خصائص هذه الأحزاب هو تصميمها على تطوير الحياة السياسية من ناحية إيديولوجية جامدة وهذا النوع من الأحزاب يتميز عن غيره بتمسكه ببرامج مميزة ومحددة، كما أنها تصدر دائما على من أهم شروط استمرار العضوية هو تمسك العضو بمبادئ الحزب تمسكا فعالا، والملاحظة أنه ليس من اليسير التعاون بين أحزاب البرامج إذ أن كل منها يؤمن بمبادئ غير قابلة للالتفاف مع غيرها، وهذه الأحزاب غالبا ما تكون على درجة عالية من حيث التنظيم وأعضاؤها مطيعون لأوامرها وخاضعون دائما للتفسيرات الجديدة الأيديولوجية الحزب.<sup>2</sup>

## ثانيا - الأحزاب الشمولية والأحزاب المتخصصة:

1. الحزب الشمولي: يتميز بكونه متجانس ومنسجم ومغلق ويكونه حزب مقدس وغاية تصر دائما على أن من أهم شروط استمرار العضوية هو تمسك العضو بمبادئ

<sup>1</sup> الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة، المطبوعات الجزائر، ط 1999، ص 206.

<sup>2</sup> علي يوسف الشكري، مبادئ القانون الدستوري و النظم السياسية، ط1، 2004، القاهرة ص 339.

الحزب وعدم جواز انفصاله عن الحزب إلا في حالة تخلي القيادة عن مبادئ الحزب<sup>1</sup>.

2. **أحزاب الأشخاص:** تتميز هذه الأحزاب بأنها تقوم على أساس شخصية الزعيم فالزعيم هو الذي ينشئ الحزب ويضع برامجه ويوجه نشاطه ويرجع ولاء الأعضاء للزعيم إلى مقدراته السياسية أو الدبلوماسية أو العسكرية وتوجد هذه الأحزاب غالباً في الدول التي تنتشر فيها العادات والتقاليد الإقطاعية والقبلية وانخفاض مستوى التعليم أو قوة الروح الطبقية واستمرار الزعامة الأرستقراطية وتشابه الأحزاب السفلي في الدولة الواحدة غالباً من حيث أهدافها وبرامجها ولا تختلف إلا في زعامتها<sup>2</sup>.

3. **الأحزاب الخاصة والمختلطة:** هي أحزاب تجمع بين خصائص وصفات أخرى البرامج وأحزاب الأشخاص وهذه الأحزاب أكثر انفتاحاً وموضوعية.

4. **أحزاب المصالح:** وهي تمثل مصالح محددة لجماعة كبيرة منظمة من الأفراد يعملون على خدمة مصالحهم من خلال المشاركة في الحكومة، وقد أدى تحول اتجاه الأحزاب في الغرب تاريخياً من أحزاب النخبة، إلى أحزاب الجماهير، وإلى أحزاب الفرصة وإلى أحزاب في حد ذاته فهو متجانس بحيث لا يكتفي بالنشاط السياسي بل يسعى إلى تكوين الإنسان مذهب وعلى إيديولوجية متينة تتناول الإنسان ومصيره من كافة الجوانب وهو حزب مغلق، بحيث أن دخوله صعب ويتم بصفة إنتقالية (بعد تقديم ملف وبعد المرور على مرحلة تجريبية إلى جانب ذلك يعمل الحزب على زرع روح تقديسية ومعاملة كفاية في حد ذاته.

<sup>1</sup> فضلون آمال، استخدام الأحزاب السياسية للصحافة في التأثير على الرأي العام، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم الإعلام و الإتصال، شعبة الإتصال الجماهيري و الرأي العام، جامعة باجي مختار - عنابة، ص 73.

<sup>2</sup> حمدى عطية مصطفى عامر، الأحزاب السياسية في النظام السياسي والقانون الوضعي والإسلامي دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2014، ص 234.

5. الأحزاب المتخصصة: هي الأحزاب التي لا يتجاوز في نشاطها الجوانب السياسية الحياة المجتمع متاحة على عدة تيارات سياسية داخلها وهي قليلة التنظيم والانضباط ويتمتع أعضاؤها بحرية كبيرة داخلها<sup>1</sup>.

ثالثا - الأحزاب الإحتكارية: هي الأحزاب التي لا تقبل التداول على السلطة مع الأحزاب الأخرى بالسعي إلى السلطة وهي مفتوحة على عدة تيارات سياسية داخلها وهي قليلة التنظيم والانضباط ويتمتع أعضائها بحرية كبيرة<sup>2</sup>.

#### رابعا - أحزاب البرامج وأحزاب الأشخاص والأحزاب الخاصة:

1. أحزاب البرامج: من أهم خصائص أحزاب البرامج هو تصميمها على تصور الحياة السياسية من الناحية الأيديولوجية الجامدة تتميز بتمسكها ببرامج محددة وثابتة وإختلاف أيديولوجيتها اختلافا واضحا عن باقي الأحزاب السياسية كما أن أحزاب البرامج الانتخبات أخيرا هو شأن الأحزاب السياسية في الجزائر وبهذا تراجع دورها الأحزاب في إدراج المواطنين في الحياة السياسية<sup>3</sup>.

#### الفرع الثاني: معيار التنظيم.

يعني معيار التنظيم عدم النظر إلى حجم وعدد أعضاء الحزب ومذهبه وبرامجه ولكن يتم النظر إلى أساليب تنظيمه بالدرجة الأولى، ومن خلال هذا المعيار وفي إطار هذا المجال تشكل الدراسة إلي جاء بها "موريس دوفرجي" حول الأحزاب السياسية الأساس الذي تعتمد عليه مختلف الأبحاث في مجال الأحزاب السياسية، هذا لأنه يقدم دراسة تركز على

<sup>1</sup> الأمين شريط، مرجع سابق، ص 261.

<sup>2</sup> غارو حسيبة، دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة، دراسة حالة الجزائر من 1997 - 2007، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تنظيمات سياسية وعلاقة دولية، جامعة مولود معمري - تيزي وزو، 2012، ص 27.

<sup>3</sup> عبد النور ناجي، تأثير التعددية الحزبية في النظام السياسي الجزائري 1989 - 2004، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2005، ص 28.

البنية الداخلية لها كأساس للتعريف بينها وينتهي إلى وضع تصنيف يميز بين أحزاب الأطر وأحزاب الجماهير وهي التي سيتم توضيحها فيما يلي<sup>1</sup>:

### أولاً - أحزاب الأطر وأحزاب الجماهير:

1. **أحزاب الأطر:** تعد هذه الأحزاب أسبق إلى الظهور في الحياة السياسية، وهي أحزاب تهدف إلى جمع الشخصيات البارزة التي يمكنها القيام بممارسة التأثير المعنوي، أو أن تكون ذات ملائمة مالية تمكن الحزب من تغطية نفقات حملاته الانتخابية. فهذه الأحزاب تهتم بنوعية الأعضاء دون وضع إعتبار لكثرتهم، ويتميز هذا النوع من الأحزاب بمرونة التنظيم وهشاشة الانضباط وفقدان الصلة بين الناخبين إلا في المرحلة الانتخابية، كما يتمتع الأعضاء فيها باستقلال كبير، لأن الأجهزة المركزية للحزب لم تكن تمارس بصفة عامة سلطات واسعة عليهم.

2. **أحزاب الجماهير:** إن بنية الأحزاب الجماهيرية ابتكرتها الأحزاب الاشتراكية في بداية القرن العشرين، ونقلتها بأشكال مختلفة الأحزاب الشيوعية والأحزاب الفاشية، فلدتها بعض الأحزاب المحافظة والليبرالية، التي حاولت الانتقال من بنية حزب الكوادر إلى بنية حزب الجماهير، بصورة عامة، لم تتجح في ذلك: فقد نجحت إلى هذا الحد أو ذاك بجمع انتسابات، لكن المنتسبين لا يشاركون في حياة الحزب، غير أن الأحزاب الديمقراطية المسيحية نجمت أحياناً في إرساء بنية أحزاب جماهيرية، منسوخة على النمط الاشتراكي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> غارورهسيية، مرجع سابق، ص 27-28.

<sup>2</sup> موريس دوفرجية، المؤسسات والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط الأولى، 1992، ص 72.



### الفرع الثالث: معيار القاعدة الإجتماعية.

كل التصنيفات السابقة تكاد تنطلق من فكرة أساسية وهي أن كل حزب يمثل طبقة معينة أو فئة إجتماعية محددة، وأن هناك فصل تام بين الطبقات والفئات الإجتماعية.

غير أن الدراسات السوسيولوجية حول الإنتخابات وصبر الآراء ، بينت أن هناك أحزابا تعبر عن عدة طبقات أو فئات إجتماعية، ربما متناقضة ومتباينة، وهذا ما أبرز دزر الحزب السياسي في عملية الدمج الإجتماعي وفي التقريب بين الطبقات المختلفة.

بناء على ذلك وضع التصنيف التالي الذي يقسم الأحزاب إلى نوعين:

**أولا - أحزاب التجمع:** هو نوع من الأحزاب التي تجمع جميع المواطنين مهما كانت انتماءاتهم وطبقاتهم الإجتماعية وميولهم الإيديولوجي، ولها مذهب سياسي من جدا، يوفق بين جميع الأعضاء وينبذ الإيديولوجيات الصارمة، وهو لا يهدف إلى التكوين العقائدي.

**ثانيا - أحزاب الأعيان وأحزاب المناضلين وأحزاب الناخبين:**

اقترح عالم السياسة "جون شارلي" تصنيف ثلاثي جديد يأخذ بعين الاعتبار، ليس الإيديولوجية والتنظيم الظاهري للحزب، ولكن بالأخص أهداف الحزب واستراتيجيته، ويميز هذا التصنيف أحزاب الأعيان، أحزاب المناضلين، أحزاب التجمع.

1- **أحزاب الأعيان:** تشبه أحزاب الأطر، نظم شخصيات بارزة ذات مكانة إجتماعية

واققتصادية تتمتع بثروة تؤهلها لتمويل المعركة الإنتخابية لمرشحي الحزب.<sup>1</sup>

2- **أحزاب المناضلين:** تقوم بإعطاء اهتمام أكبر للمنتسبين في صفوفها، والذين يدفعون

اشتركا ويبدلون نشاطا لمصلحة الحزب، وهؤلاء المناضلون يمارسون تأثيرا كبيرا، في

نجاح الحزب واتخاذ قراراته.

<sup>1</sup> أمين البار، مرجع سابق، ص 31.

3- **أحزاب الناخبين أو التجمع:** هو حزب لا يعتمد على إيديولوجيا أو مذهب سياسي معين، بل يركز اهتمامه حول المرشحين، وهو يضم أعداد كبيرة من الأفراد دون أن يجمعهم مذهب سياسي معين.<sup>1</sup>

إن التصنيف على أساس معيار التنظيم المذكور أعلاه منتقد لأنه لا يخبر عن كافة أبعاد الحزب الأخرى، مثل الإيديولوجيا والمشروع السياسي أو إلى تكوين طلائع جديدة، بل يكتفي بنشاطات سطحية ومباشرة وواقعية، هذا النوع من الأحزاب منتشر بكثرة في مختلف البلدان.

4- **الحزب الأفقي:** هو نوع من الأحزاب يجمع بين الطبقات، ضعيف المحتوى الإيديولوجي، وهو طرح يتركز على تصنيف الأحزاب السياسية وفق أساس إيديولوجي أي أحزاب اليمين أو احزاب اليسار، وظهرت هذه التقسيمات أثناء الثورة الفرنسية أين التزمت طائفة من البرلمانيين يمين القاعة البرلمانية ( الجيرونديين) في حين اختارت مجموعة أخرى يسار القاعة (اليعاقبة)، بينما اختارت مجموعة أخرى وسط القاعة (الكوردولية) موقف محايدة وأصبح هذا التصنيف متداولاً للتمييز بين الإيديولوجيات المختلفة.

#### المطلب الثاني: الأنظمة الحزبية المعاصرة.

النظام الحزبي من ركائز الديمقراطية، وهو معيار لتحديد القوى المؤثرة في صنع القرار السياسي، وبه تصنف الأنظمة السياسية. وبالتالي لا يمكن تصور نظام سياسي في العصر الحديث بدون وجود حزب، أو أحزاب سياسية لها تأثير في السياسة العامة في الدولة. وعلى هذا الأساس نجد فريقاً من الكتاب يقسمون النظم الحزبية إلى ثلاث صور: نظام الحزب الواحد، نظام تعدد الأحزاب، نظام الحزبين، بينما يذهب جانب آخر من الفقه

<sup>1</sup> عبد المجيد نعنعي، أوروبا في بعض الأزمنة الحديثة و المعاصرة (1448 - 1458)، دار النهضة العربية للطباعة و النشر بيروت، 1983، ص 255.

إلى إستبعاد الصورة الأولى - نظام الحزب الواحد لأنها تتعارض مع الديمقراطية الحقيقية، وتقضي على التنافس على مقاعد الحكم، وعلى ذلك سوف نتناول الأنظمة الحزبية المعاصرة في هذه العناصر على الوجه التالي:

### الفرع الأول: نظام الحزب الواحد.

في ظل التعدد في الأحزاب ونظام الحزبين تعتمد الأحزاب على مبدأ المنافسة فيما بينها للوصول إلى الحكم عن طريق الإنتخابات، أما في ظل نظام الحزب الواحد فلا يوجد مجال لهذا التنافس الحزبي ونظرا لأن الحزب الواحد لا يواجه مشكلة التنافس على الحكم، فإن الأعضاء لا يقفون أنفسهم على العمل من أجل مصالح الشعب بقدر عملهم على إرضاء وكسب ثقة الحزب، وفي الغالب يقوم نظام الحزب الواحد على أساس ديكتاتورية الشمولية، وخير مثال على هذا النظام الحزب الشيوعي والحزب النازي في ألمانيا والحزب الفاشي في إيطاليا<sup>1</sup>.

وعلى ذلك، نتناول نظام الحزب الواحد هذه العناصر التالية:

### أولا: تعريف الحزب الواحد:

يقصد بمفهوم الحزب الواحد، أن الجماعة السياسية لا تعرف سوى تنظيم سياسي واحد، ويطلق على النظم السياسية التي تجري على هذه القاعدة نظم الحزب الواحد أو النظم الحزبية غير التنافسية.

وإذا كانت الأحزاب السياسية قد بدأت في الظهور القرن التاسع عشر فإن نظام الحزب الواحد يعتبر التجديد الذي جاء به القرن العشرين في وسائل الحكم، وبمقتضاه يحتكر حزب واحد تمثيل الشعب، ولا يسمح بقيام أحزاب معارضة بجواره، فهو نظام يتميز بوجود

<sup>1</sup> محمد الصالح بن شعبان، مرجع سابق، ص 91. 2 - حمدي عطية مصطفى عامر، مرجع سابق، ص 237.

حزب يسيطر على السلطة السياسية ويهيمن على مظاهر الحزب السياسي، يجعل من جميع مؤسسات الدولة عبارة عن أجهزة وأدوات في يد النظام الحاكم يستعمله للدعاية ونشر أفكاره، وبعث الروح الوطنية فيهم وإقناعهم بشرعية السلطة التي تحكمهم، وبذلك يسمح بوجود أحزاب أخرى منافسة له، تسعى للوصول إلى السلطة والمشاركة فيها<sup>1</sup>.

## ثانياً: أنواع الحزب الواحد.

يختلف الحزب الواحد من دولة لأخرى اختلافاً كبيراً، ومن نواحي عدة حيث لا يصلح القول بأن ثمة نوعاً أو نمطاً أو نظرية واحدة للحزب الواحد، إنما ثمة عدة أنماط له، كما له عدة نظريات، فهناك اختلاف من حيث الفلسفة السياسية التي يعتنقها الحزب الواحد إذا كان صاحب فلسفة أو مذهب، كما يختلف الحزب من طرازه وعلاقة نشأته بالحكومة، كما يختلف الحزب الواحد عن مثيله في الدول الدكتاتورية الأخرى من حيث الحزب السياسي، وإذا كان هناك العديد من الاختلافات، فإن هناك بلا شك بعض من وجوه التشابه أهمها هو أن نظام الحزب الواحد إنما يعرف في الدول الدكتاتورية، ومع ذلك فإن وجوه التشابه هذه تختلف فيما بينها من حيث الدرجة، درجة النزعة الدكتاتورية أو الإستبدادية، أو درجة التدخل من جانب الحزب في شؤون الحكم والسيطرة عليها، أو درجة خضوع الحزب الحاكم الدكتاتوري مثلاً، ومدى الوزن السياسي للحزب<sup>2</sup>.

### 1. الإختلاف من حيث المذهب السياسي:

يوجد نظام الحكم الواحد في العادة في دول تعتنق مذهب سياسي معين، ومع ذلك فقد يوجد أحياناً في بعض الدول التي تعتنق مذهباً، كما كان الشأن في تركيا.

<sup>1</sup> مزياي فريدة، رسالة دكتوراه، بعنوان المجالس الشعبية المحلية في ظل التعددية في التشريع الجزائري، جامعة قسنطينة، 2005، ص 72.

<sup>2</sup> حمدي عطية مصطفى عامر، مرجع سابق، ص 246.

ويقصد بنظرية الحزب الواحد تلك الفكرة عن الدور الذي يقوم به الحزب في تطبيق ذلك المذهب، فهذا الدور يختلف إختلافا كبيرا بين الدول الماركسية والدول الفاشية ( أي الدكتاتوريات اليمينية كألمانيا وإيطاليا )، ولذلك فإن ما يطلق عليها (نظرية الحزب الواحد) كثيرا ما نجدها تختلف من مذهب الآخر، بل ومن دولة لدولة أخرى، فالأحزاب الشيوعية من الناحية الإجتماعية (أداة البروليتاريا بالتحطيم سلطة البرجوازية)، وهي للأحزاب الفاشية (أداة الطبقات البرجوازية)، وهي للأحزاب الفاشية (أداة الطبقات البرجوازية)، وهي للأحزاب الفاشية (أداة الطبقات البرجوازية) لحفظ السلطة من الوقوع بين يدي البرولتاريا) هي صورة مختصرة ، ولكنها في خطوطها الكبرى، منطبقة على الحقيقة، ففي الإتحاد السوفيتي لم يقضي الحزب الشيوعي على السلطة البرجوازية، بل على السلطة الأرستقراطية، ولم يستند على البرولتاريا فقط بل وعلى الفلاحين، وكان هدف الفاشية الرئيسي في إيطاليا وفي ألمانيا المحافظة على سلطة البرجوازية، وكان يموله في البلدان الرأسماليون الكبار.<sup>1</sup>

## 2. الإختلاف من ناحية النزعة الدكتاتورية:

هناك إختلاف من ناحية درجة النزعة إلى الدكتاتورية في الحكم وإستخدام العنف للقضاء على المعارضين إذ بلغ الحكم النازي في ألمانيا الذروة في هذا المجال<sup>2</sup>، ويليه في درجة العنف والبطش فترة حكم ستالين في روسيا وكانت سياسة العنف في إيطاليا الفاشستية أخف كثيرا عما كانت عليه ألمانيا النازية، وكذلك عما كانت عليه في عهد ستالين، فلم يعرف عن حكم موسوليني في إيطاليا ما عرف حكم هتلر من وسائل التعذيب الوحشية، ولا عرف عن عهد ستالين من القتل الجماعي لمخالفة في الرأي حتى ولو كانوا من الشيوعيين المخلصين، ويلاحظ أن النظام الدكتاتوري في البرتغال في عهد سالازار كانت نزعته الدكتاتورية أخف شدة وأقل عنفا مما عداها من الدكتاتوريات الغربية.

<sup>1</sup> حمدي عطية مصطفى عامر، مرجع سابق، ص 247.

<sup>2</sup> عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية، دراسة لنظرية الدولة و الحكومة والحقوق و الحريات العامة في الفكر الإسلامي، و الفكر الأوربي، أستاذ القانون العام بجامعة الإسكندرية كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، ص 318.



### 3. الإختلاف من حيث صلة نشأة الحزب بالحكومة.

هناك بهذا الصدد نوعان من الأحزاب، النوع الأول هو الأكثر انتشارا وأهمية وهو الذي نجد الحزب فيه هو الذي ينشئ الحكومة ويتولى الحكم بعد أن ينجح في نضال الإستيلاء عليه، والغالبية العظمى من الدكتاتوريات الشهيرة بها حزب من هذا النوع كما هو الحزب الشيوعي السوفيتي، والحزب النازي في ألمانيا، والحزب الفاشستي الإيطالي في عهد موسوليني<sup>1</sup> وفي المقابل قد يقوم النظام الحاكم بإنشاء الحزب ليحكم قبضته على البلاد ويقضي على المعارضين له بواسطة أجهزة هذا الحزب. كما كان الوضع في البرتغال في عهد سالازار الذي أنشأ الحزب الوطني، وفي تركيا تحت زعامة مصطفى كامل أتاتورك حيث أنشأ حزب الشعب الجمهوري، وأيضا في مصر في عهد جمال عبد الناصر الذي أقام الإتحاد الإشتراكي، ومن قبله الإتحاد القومي، وهيئة التحرير، وفي دكتاتوريات دول العالم الثالث التي أنشأت في آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية.

#### الفرع الثاني: نظام الثنائية الحزبية.

يقوم هذا النظام على أساس وجود حزبين كبيرين في الدولة يتنافسان فيما بينهما من أجل الوصول إلى السلطة..... ويفترض نظام الحزبين وجود حزبين كبيرين ينافس إحداهما الآخر، بيد أن هذا النظام لا يمنع من قيام أحزاب أخرى في الدولة وهذه الأحزاب تكون في العادة ضعيفة التأثير في إتجاهات الرأي العام وبالتالي قليلة الأهمية بالنسبة إلى الحزبين<sup>2</sup> ومن أمثلة هذا النظام الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية، وحزب العمال وحزب المحافظين في إنجلترا وعلى ذلك سوف نتناول نظام ثنائية الأحزاب في العناصر التالية:

<sup>1</sup>حمدي عطية مصطفى عامر، مرجع سابق، ص 247.

<sup>2</sup>ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 221.

## أولاً: تعريف نظام ثنائية الأحزاب.

يقوم هذا النظام على وجود حزبين كبيرين في الدولة يتنافسان فيما بينهما من أجل الوصول للسلطة على أن لا يمنع ذلك، من وجود أحزاب صغيرة إلى جانب هذين الحزبين الكبيرين<sup>1</sup>.

ومع ذلك فإن ثنائية الأحزاب لا يمنع من وجود حزب ثالث أو أحزاب أخرى بجوار الحزبين الرئيسيين، ولكن هذا الحزب أو هذه الأحزاب تكون صغيرة الحجم، قليلة التأثير في الساحة السياسية، ويشترط لكي نظل في نظام ثنائية الأحزاب بالرغم من وجود أكثر من حزبين في الساحة السياسية أن تتوفر هذه الشروط.

1. لا يكون لأكثر من فريقين في أي وقت أمل في تولي الحكم.
2. يجب أن يتمكن أحد هذين الحزبين من كسب الأكثرية اللازمة ويبقى في الحكم دون مساعدة حزب ثالث.
3. يجب أن يتناوب هذا الحزبان على الحكم خلال سنوات طويلة.

ويلاحظ أن هذه الشروط واقعية سياسياً، فهي تعترف بوجود جماعات سياسية صغيرة إلى جانب منطمتين سياسيتين شعبيتين جبارتين بحيث تنحصر رغبة القوى السياسية عملياً في المواجهة بين الحزبين الكبيرين<sup>2</sup>.

## ثانياً: أنواع نظام ثنائية الأحزاب

لقد قام البعض بالتفرقة بين الحزبين في نظام ثنائية الأحزاب على أساس سلطة الحزب على أعضاء البرلمان أثناء عملية التصويت في البرلمان إلى نوعين من الأحزاب هما نظام الحزبين المرن ونظام الحزب الجامد، كما قال البعض بالتفرقة على أساس قوة تأييد

<sup>1</sup> طه صغري، المقومات القانونية للنظام الحزبي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، تخصص قانون دستوري، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013 - 2014، ص 25.

<sup>2</sup> حمدي عطية مصطفى عامر، مرجع سابق، ص 268.

الرأي العام إلى نوعين هما نظام الحزب الناقص ونظام الحزب التام، كما قام البعض بالتفرقة على أساس عدد الأصوات التي حصل عليها الحزب في الانتخابات إلى نوعين هما نظام الحزبين البسيط ونظام الحزبين الفعلي<sup>1</sup>.

## 1- التفرقة بين الحزبين على أساس سلطة الحزب على الأعضاء بالبرلمان أثناء عملية التصويت في البرلمان:

يفرق البعض نظام ثنائية الأحزاب على هذا الأساس أو المعيار إلى نوعين من نظام الحزبين هما:

أ. نظام الحزبين المرن ونظام الحزبين الجامد: يقوم هذا التصنيف على درجة تنظيم وسلوك كل من الحزبين، فبالنسبة لنظام الحزبين الجامد يقوم على تنظيم تصويت أعضاء الحزب في البرلمان، بحيث يلزمها بالتصويت على نحو معين من المسائل الهامة، وتعتبر انجلترا نموذجا لذلك، أما نظام الحزبين المرن لا يخضع فيه الحزبان لنظام حزبي صارم خاصة بالنسبة للتصويت، وهذا ما يقود إلى تحالفات مؤقتة بين اتجاهات متعددة داخل كل من الحزبين كالحزب الديمقراطي و الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية<sup>2</sup>.

## 2- التفرقة بين الحزبين على أساس قوة تأييد الرأي العام:

أ. نظام الحزبين التام ونظام الحزبين الناقص: في النوع الأول يحصل الحزبان الكبيران على نسبة 90% من أصوات الناخبين، ويستطيع أحدهما الحصول على الأغلبية المطلقة لمقاعد البرلمان، ومن ثم الحكم بمفرده دون الحاجة إلى الإئتلاف مع الأحزاب الأخرى، وهذا النظام غير موجود في الواقع، باعتبار أنه يوجد بجوار الحزبين

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 276.

<sup>2</sup> أورفلة أريام و عياش ابتسام، تمويل الأحزاب السياسية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص قانون عام، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق و العلوم السياسية 2015 - 2016، ص 49.



الكبيرين أحزاب صغيرة، تتفاوت أهميتها حسب نسبة الأصوات التي تحصلت عليها في الإنتخابات، أما نظام الحزبين الناقص فيحمل الحزبين الكبيرين فيه، على نسبة تتراوح بين 75% و 80% من أصوات الناخبين، على أن تتحصل الأحزاب الصغيرة على النسبة المتبقية، وعلى ذلك فإنهما يلجآن للتحالف مع الأحزاب الصغيرة وتعتبر ألمانيا نموذجا لهذا النظام.

### 3- التفرقة بين الحزبين على أساس عدد الأصوات المتحصلة عليها في الانتخابات:

يفرق الفقهاء في هذا الصدد بين نظام الحزبين البسيط، ونظام الحزبين الفعلي.

1- نظام الحزبين المتوازن ونظام الحزبين الغير متوازن: هذا التصنيف يقوم على أساس الحزبين المتوازن هو ثنائية حقيقية، لأن الحزبين في هذه الحالة يكونان بحجم وقوى متساوية تقريبا، ويتبادلان السلطة تبعا لانحياز أصوات الناخبين الهامشين أو المترددين، لهذا الحزب أو ذاك، ولذلك يكون الفارق بين الحزبين في الأصوات المتحصل عليها ضئيلا، وهذا الحال كان سائدا في بريطانيا عام 1495 حتى عام 1971 حيث حكم المحافظون لمدة 14 عاما بينما حكم العمال لمدة 12 عاما أما إذا كان الفارق بين الحزبين كبيرا، إلى حد أن يستمر أحد الحزبين في الحكم لمدة طويلة ويفقد الحزب الآخر الأمل في الوصول إلى السلطة، فإن نظام الحزبين يكون غير متوازن، وفي مثل هذه الحالة يخرج عن نطاق الحزبين بمعناه الحقيقي لندخل في نطاق نظام الحزب الغالب، وقد ساد نظام الحزبين الغير متوازن في بعض الدول الإفريقية مثل بوركينا فاسو، النيجر، موريتانيا<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>رحموني محمد، مرجع سابق، ص 206.

### الفرع الثالث: نظام التعددية الحزبية.

يتصف هذا النظام بوجود عدد كبير من الأحزاب، ولكن أحدهما هو الذي يسيطر على الحياة السياسية في الدولة، نظرا لتمتعه بقوة كبيرة تفوق قوة الأحزاب الأخرى ولذلك يطلق عليه البعض أسم "الحزب المسيطر" لأنه يحصل على أغلبية من الأصوات في الإنتخابات العامة وبالتالي يكون دائما موجودا في الحكم<sup>1</sup>.

وعلى ذلك سوف أتناول نظام تعدد الأحزاب في عنصرين على الوجه الآتي:

#### أولا: ماهية نظام تعدد الأحزاب.

إن المعنى العام للتعدد الحزبي ينصرف إلى إعطاء أي تجمع ولو بشروط معينة الحق في التعبير عن نفسه ومخاطبة الرأي العام بصورة مباشرة في ضوء المتناقضات التي يحتويها كل مجتمع من المجتمعات السياسية ليتم من خلاله الوصول إلى أفضل السبل التي تسمح بسيادة مفهوم التنافس السياسي في سبيل الوصول السياسي إلى السلطة أو المشاركة فيها.<sup>2</sup>

وفي نظام تعدد الأحزاب يكون هناك عادة عدة أحزاب متساوية إلى حد ما في القوة، وكل حزب يتمسك بأيديولوجيته المحددة والمميزة، وغالبا لا يتمكن أحد هذه الأحزاب من الوصول إلى الحكم، إلا عن طريق الإئتلاف مع الأحزاب الأخرى، وتكون هذه الأحزاب ضعيفة في العادة، إذ لا تستطيع أن تنفرد بالسلطة، وبالتالي لا تكون لديها القدرة على تحقيق أهدافها بالشكل الذي ترغب فيه.

<sup>1</sup> محمد الصالح بن شعبان، مرجع سابق، ص 95.

<sup>2</sup> ناجي عبد النور، التحول نحو التعددية السياسية في الجزائر، حوليات قالة للعلوم الإجتماعية والإنسانية رقم 02 /

2008، ص 36.

## ثانياً: أنواع تعدد الأحزاب.

يختلف نظام تعدد الأحزاب من دولة لأخرى، لأنه في داخل كل نظام من أنظمة الحكم صور متعددة، وهذه الصور والتقسيمات بدورها تختلف بالنظر إلى طبيعة هذا الائتلاف ودرجة إستقرار الحكومة<sup>1</sup>.

ووفق هذه الإختلافات يفرق الكتاب بين نماذج مختلفة لنظام تعدد الأحزاب ويقسمونها على النحو الآتي:

1. **نظام تعدد الأحزاب التام:** يقصد بنظام تعدد الحزب التام ذلك النظام الذي يوجد فيه عدد كبير من الأحزاب الصغيرة التي لا تحاول التكتل، إذ يحاول كل حزب أن يتمسك بموقفه المتشدد الذي يعبر عن مصالح فئة محدودة. وإن كان هذا النظام الحزبي يقدم خياراً للناخب نظراً لتواجد جملة من الأحزاب السياسية والتي بطبيعة الحال تقدم عدداً كبيراً من البرامج للناخب ليختار من بينها ما يلائم تطلعاته، إلا أن هذا النظام قد شابته عيوب رئيسية وهي:

- العجز عن تجميع المصالح وإغفاله المصلحة العامة.
- يؤدي هذا النوع إلى غياب الأغلبية البرلمانية الثابتة والمتجانسة والقادرة على مساندة الحكومة بإخلاص لمدة طويلة، وهذا يؤدي إلى عدم الإستقرار الحكومي أو الوزاري.
- لا يتمتع الناخبون في ظل هذا النظام بحرية اختيار من يتولى تشكيل الحكومة، نظراً للصعوبة حصول أي حزب لوحده على الأغلبية المطلقة من تشكيل الحكومة<sup>2</sup>.

2. **نظام تعدد الأحزاب المعتدل:** يرى سارتورى أن نظم التعددية يقع النظام الحزبي فيها بين نظم الثنائية الحزبية من جهة، وبين نظام تعدد الأحزاب المعتدل كما هو الحال في ألمانيا الإتحادية، وبلجيكا وإيرلندا... والواقع أن هذا النوع يمثل نمودجا معتدلاً

<sup>1</sup> محمد الصالح بن شعبان، مرجع سابق، ص 94.

<sup>2</sup> رحموني محمد، مرجع سابق، ص 202.



للتعددية الحزبية تحاول الدول الديمقراطية المعاصرة جاهدة إلى تحقيقه، فهو يضمن حرية تكوين الأحزاب هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يحول دون وقوع الدولة في معطية عدم الإستقرار الوزاري.

3. **التعدد الحزبي ذو القطب الواحد:** يتميز هذا النوع عن غيره بوجود ثلاثة أحزاب ذو قطب واحد إلى تمكن حزب واحد من بين الأحزاب المتعددة المتواجدة على الساحة من السيطرة والإستئثار بالسلطة، حيث ينجح هذا الحزب في الحصول على أغلبية لا تقل عن 35% من أصوات الناخبين متفوقا بنسبة كبيرة عن الأحزاب الأخرى، حيث تشترك بقية الأحزاب الأخرى في بقية الأصوات. ومثال ذلك، الحزب الديمقراطي في فرنسا في ظل الجمهورية الخامسة<sup>1</sup>.

4. **التعدد الحزبي ذو الأقطاب الثلاثة:** يتميز هذا النوع عن غيره بوجود ثلاثة أحزاب فقط على الساحة السياسية في الدولة حيث لا يوجد بجانب هذه الأحزاب أحزاب أخرى، هذا النوع معمول به في عدد محدود من الدول بحيث يمكن اعتبارها من الظواهر الاستثنائية التي قلما نجدها في الواقع العملي، ومن الدول التي تأخذ بهذا النوع بلجيكا والنمسا ولوكسمبورغ.

<sup>1</sup> حمدي عطية مصطفى، مرجع سابق، ص 308.

# الفصل الثاني

النظام القانوني لتأسيس الأحزاب  
السياسية

## تمهيد

إن ممارسة الحرية السياسية من خلال إطار الأحزاب السياسية لا تكون إلا بتيسير الأحزاب السياسية واستمرارها وعدم تقييد أنشطتها، وتحصينها من توقيف نشاطها أو حلها إلا بمقتضى القانون بواسطة القضاء وبالنظر لما للأحزاب السياسية من أهمية ودور فعال، فإن دراستنا لهذا الفصل تقتضي أو تتطلب منا لتأسيس الحزب السياسي توافر مجموعة من الشروط وبيان إجراءاتها وتحديد مصادر تمويلها والضمانات القانونية الممنوحة لحرية تأسيس الأحزاب السياسية والعقوبات المقررة عليها وهذا ما نشرحه من خلال المباحث الآتية :

### المبحث الأول : شروط وإجراءات تأسيس الأحزاب السياسية .

وضع المشرع الجزائري في قانون الأحزاب 04 /12 جملة من الشروط يتوجب توافرها لتأسيس حزب سياسي والاستمرار في النشاط إذا كان مؤسسا ويضاف إلى هذه الشروط الواجبة، إجراءات ينبغي على من يرغب بتأسيس حزب سياسي اتباعها حتى يمكن الاعتراف بحزبه قانونيا، ويتمكن من النشاط على أرض الواقع، هذا ما سنشرحه على الترتيب التالي:

#### المطلب الأول : شروط العضوية في الحزب السياسي .

نص قانون الأحزاب السياسية 04 / 12 شروط العضوية في مادتيه 10 و 17 وقد تضمنت المادة 10 شروط الانخراط والأشخاص الممنوعين وتضمنت المادة 17 الشروط الخاصة الواجب توافرها في العضو المؤسس للحزب السياسي، وعلى ذلك فإن المشرع قد فرق أو ميز بين الأعضاء المنخرطين وسنقوم بتناول هاتين المادتين حسب ترتيبها على التوالي :

#### الفرع الأول : الشروط المطلوبة في العضو المؤسس .

يجب توفر هذه الشروط عند بداية عملية تأسيس الأحزاب السياسية، لأنها تخص الأعضاء المؤسسين، وبالتالي فإن غيابها يؤدي إلى رفض تأسيس الحزب السياسي من قبل وزارة الداخلية، نصت المادتين 05 و 17 من قانون الأحزاب السياسية 04/12 على هذه الشروط وهي :

- **الشرط الأول:** منع الأشخاص المسؤولين عن استغلال الدين الذي أفضى إلى المأساة الوطنية والأشخاص المشاركين في أعمال إرهابية، ويرفضون الاعتراف بمسؤوليتهم في المشاركة في قصور، وانتهاج تنفيذ سياسي تدعو للعنف والتخريب ضد الأمة

ومؤسسات الدولة<sup>1</sup>، لم يكن هذا الشرط أو المنع في قانون الأحزاب السياسية القديم رقم 09 / 97، فهو جديد أقره المشرع في القانون رقم 04 / 12، وربما يجد مبرره فيما عاشته الجزائر من أعمال إرهابية وتخريبية، أفضت إلى مأساة وطنية مست كل فئات الشعب الجزائري .

- **الشرط الثاني:** يتمثل في الشروط الشخصية للأعضاء المؤسسين التي حددتها المادة 17 وهي:

- أن يتمتع بالجنسية الجزائرية وأن لا يكون حائزا جنسية أخرى .
- أن يتمتع بكامل حقوقه المدنية والسياسية ولم يتم الحكم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف.

- أن يكون عمره 25 سنة على الأقل .

- أن لا يكون سلك سلوكا معاديا لمبادئ ثورة أول نوفمبر 1954 أي أن لا يكون من الذين حملوا السلاح مع فرنسا أو تعاونوا معها أثناء حرب التحرير الجزائرية<sup>2</sup>.

- **الشرط الثالث:** نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة 17 من قانون الأحزاب السياسية رقم 04 / 12 لم يتضمنه القانون القديم رقم 09 / 97، وهو ضرورة وجود نسبة معينة من النساء ضمن الأعضاء المؤسسين للحزب السياسي، أقر المشرع هذا الشرط دعما لتوسيع خطوط المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية، التي أقرها التعديل الدستوري الصادر بموجب رقم 08 / 19 الصادر في 15 نوفمبر 2008<sup>3</sup> حيث نصت المادة 02 منه على

<sup>1</sup> المادة 05 من القانون العضوي رقم 04 / 12 المتعلق بالأحزاب السياسية ، الجريدة الرسمية ، العدد 2، الصادر بتاريخ 15 جانفي 2012 .

<sup>2</sup> المادة 17 من القانون العضوي 04 / 12 المتعلق بالأحزاب السياسية ص 12.

<sup>3</sup> قانون عضوي رقم 08 / 19 مؤرخ في 15 نوفمبر 2008 يتضمن التعديل الدستوري ، عدد 63 ، الصادر بالجريدة الرسمية، صادر بتاريخ 16 نوفمبر 2008 ، ص 3.

إضافة مادة الدستور وهي المادة 31 مكرر، نصها : " تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس النيابية، يحدد قانون عضوي كيفيات تطبيق هذه المادة.

### الفرع الثاني : شروط الانخراط وموانعه.

إن الانخراط في الأحزاب السياسية مكفول لكل مواطن وهو مرهون ببلوغه سن الرشد، غير أن المشرع الجزائري استثنى فئة معينة من المواطنين الذين لا يحق لهم الانخراط بموجب نص المادة 10 من القانون العضوي 04 / 12 وهم على التالي :

- القضاة.
- أفراد الجيش الوطني الشعبي .
- أسلاك الأمن .
- أعضاء المجلس الدستوري .
- كل عون من أعوان الدولة بنص القانون الأساسي الذي يخضع له على ذلك.

والواقع أن استثناء هذه الفئات ما هو إلا ضمانات لنزاهة العمل الحزبي وكذا على مبدأ الشفافية والعدالة فلا يمكن لأي حزب اللجوء إلى استغلال سلطته في سبيل الوصول إلى أهدافه.<sup>1</sup>

كما نصت المادة 10 من قانون الأحزاب السياسية على الشروط الواجب توافرها في الأشخاص، حتى يسمح لهم بالانخراط في الأحزاب السياسية، وهي مرحلة تأتي بعد تأسيسها، وبالتالي تكون هذه الشروط مختلفة عن تلك الخاصة بالأعضاء المؤسسين والتي سنتناولها بالتحليل على النحو التالي :

<sup>1</sup> علي زغود ، الأحزاب السياسية في الدول العربية ، متبعة للطباعة ، 2007 ، ص 36.

**الشرط الأول:** خاص بجنسية المنخرطين، حيث سمح القانون لكل جزائري وجزائرية بالانخراط في الأحزاب السياسية، سواء كانت جنسية أصلية أو مكتسبة طبقا لقانون الجنسية الجزائرية .

**الشرط الثاني:** خاص بسن المنخرطين، حيث حدد المشرع الجزائري، سن الانخراط في الأحزاب السياسية بسن الرشد القانوني، والمحدد في القانون المدني بتسعة عشر (19) سنة كاملة<sup>1</sup>.

**الشرط الثالث:** أن لا ينتمي الأعضاء المنخرطين إلى الفئات التي تستلزم وظائفهم الحياد، والبقاء بعيدا عن الميولات الحزبية طيلة ممارستهم لهذه الوظائف .

**المطلب الثاني : إجراءات تأسيس الأحزاب السياسية .**

هناك ثلاثة أنواع من أنظمة اعتماد الأحزاب السياسية، تتفق مع بعضها في السماح بتأسيس الأحزاب السياسية، إلا أنها تختلف في إجراءات هذا التأسيس وهي :

- نظام التصريح في تكوين الأحزاب السياسية، أين يسمح للأفراد بتكوين الأحزاب متى شاعوا ولكنه يوكل للقضاء المختص أمر معاقبة المخالفين لهذه الحرية<sup>2</sup>.

- نظام التصريح أو الإخطار المسبق، هو نظام يعكس الاتجاه الديمقراطي الحر ويمثل الرؤية الديمقراطية في تنظيم الحريات، بحيث أن النشاط هنا يكون غير محظور، لكن يتعين إخطار الإدارة المختصة لكي تستطيع اتخاذ ما يلزم من إجراءات لحماية النظام العام.

<sup>1</sup>المادة 40 من القانون المدني الجزائري.

<sup>2</sup>د. مولود ديدان ، مباحث في القانون الدستوري ، دار بلقيس ، الجزائر ، عام 2009 ، ص 192 .

- نظام الترخيص المسبق ويسمى كذلك نظام الاعتماد، يكرس هذا النوع النظرة المقيدة في ممارسة الحريات<sup>1</sup> فلا يستطيع الأشخاص بموجبه تأسيس أحزاب سياسية إلا بعد حصولهم على رخصة مسبقة من قبل الإدارة المختصة .

تنقسم الإجراءات الواجب احترامها واتباعها بالتدرج حتى يتحول مشروع إنشاء حزب إلى حزب سياسي معتمد، يتمتع بالشخصية المعنوية والأهلية القانونية لممارسة نشاطه إلى مرحلتين، مرحلة التصريح التأسيسي للحزب السياسي، ومرحلة الاعتماد النهائي للحزب، سنتطرق لكل مرحلة في هذه الفروع .

### الفرع الأول : مرحلة التصريح .

تبدأ إجراءات تأسيس الحزب السياسي طبقا لقانون الأحزاب السياسية 12 / 04 بإيداع ملف، يتضمن طلب تأسيس الحزب لدى الهيئة المختصة، بذلك وهي وزارة الداخلية، هذه الأخيرة بعد دراسة مطابقة التصريح التأسيسي لأحكام الدستور والقانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، تعلن ردها سواء بالقبول أو الرفض أو الامتناع عن الرد، سنتعرض لكل هذا في هذه العناصر .

### أولا : طلب التصريح بتأسيس حزب سياسي .

يشترط في التصريح بتأسيس حزب سياسي، إيداع ملف لدى الوزير المكلف بالداخلية مقابل تسليم وصل بذلك، ويشتمل هذا الملف حسب المادة 19 من القانون 12 / 04 المتعلق بالأحزاب السياسية على ما يلي :

1. طلب تأسيس الحزب السياسي، يوقعه ثلاثة أعضاء مؤسسين يذكر فيه اسم وعنوان ومقر الحزب السياسي، وكذا عناوين المقرات المحلية إن وجدت، والملاحظ أن نص

<sup>1</sup> إدريس بوكرا ، " نظام اعتماد الأحزاب السياسية طبقا للأمر 97 / 09 المتضمن القانون العضوي للأحزاب السياسية بين الحرية و التقييد "، مجلة إدارة المدرسة الوطنية للإدارة الجزائر، المجلد 08 ، العدد 02 ، سنة 1998 .

المادة لم يحدد شكل أو نموذج معين للطلب، وبالتالي فيكون الطلب حر، يشترط توقيعه من طرف ثلاثة (03) أعضاء مؤسسين فقط وليس كل الأعضاء.

2. تعهد مكتوب، يوقعه عضوان مؤسسان على الأقل من كل ولاية، منبثقة عن ربع (1/4) ولايات الوطن على الأقل، يتضمن هذا التعهد<sup>1</sup>:

- احترام أحكام الدستور والقوانين المعمول بها .
- عقد المؤتمر التأسيسي للحزب في أجل أقصاه عام واحد، ابتداء من التاريخ المحدد في المادة 24 من نفس القانون، وهو تاريخ إشهار ترخيص وزير الداخلية في يوميتين إعلاميتين وطنيتين، ومعنى ذلك أن التعهد يوقعه أربعة وعشرون (24) عضوا مؤسسا من اثنتي عشر (12) ولاية وهذا لكي يكون الحزب ذو طابع وطني وليس حزب جهوي أو تابع المنطقة معينة دون أخرى.
- مشروع القانون الأساسي للحزب في ثلاث نسخ .
- مشروع تمهيدي للبرنامج السياسي، وهذا لمطابقته هو كذلك مع الشروط المتعلقة ببرامج الأحزاب السياسية .
- مستخرجات من عقود الميلاد للأعضاء المؤسسين . مستخرجات من صحيفة السوابق العدلية رقم 03 للأعضاء المؤسسين . شهادات الجنسية للأعضاء المؤسسين .
- شهادة إقامة الأعضاء المؤسسين<sup>2</sup>.

**ثانيا : دراسة مطابقة التصريح بتأسيس حزب سياسي .**

يتولى الوزير المكلف بالداخلية، في أجل أقصاه ستون (60) يوما من تاريخ إيداع ملف التصريح التأسيسي، دراسة مطابقة كل محتويات هذا الملف مع القانون العضوي للأحزاب السياسية، والتحقق من محتوى التصريحات، كما يمكنه طلب تقديم أي وثيقة

<sup>1</sup>صخري طه ، مرجع سابق ، ص 76.

<sup>2</sup>المادة 19 من القانون العضوي رقم 12 / 04 المتعلق بالأحزاب السياسية .

ناقصة، وكذا استبدال أو سحب أي عضو أو تبديله، إذا لم يتوفر على الشروط القانونية المطلوبة العضوية الحزبية . وتترتب على هذه العملية ثلاث (03) حالات تمثل ردود مختلفة لوزير الداخلية على طلب التصريح التأسيسي خلال مدة الستين (60) يوما وهي :

### 1- قبول طلب التصريح التأسيسي للحزب السياسي: حسب المادة 21 يصدر وزير

الداخلية قرارا بالترخيص لعقد المؤتمر التأسيسي للحزب، ويبلغه الأعضاء المؤسسين الملزمين هو كذلك بنشر هذا القرار في يوميتين إعلاميتين وطنيتين على الأقل، على أن يذكر في هذا الإشهار، ألقاب وأسماء ووظائف الأعضاء المؤسسين للحزب السياسي الذين وقعوا التعهد الوارد في المادة 19، ولا يتعهد بهذا القرار أمام الغير إذا لم يشهر، بعد نشر القرار وفق الشروط سابقة الذكر، يسمح للأعضاء المؤسسين بعقد المؤتمر التأسيسي للحزب في أجل أقصاه سنة واحدة من تاريخ نشر قرار الترخيص .

### 2- رفض التصريح التأسيسي للحزب: نصت على هذه الحالة المادة 22، حيث أوجبت

على وزير الداخلية، في حالة تأكده من عدم توفر شروط التأسيس المطلوبة إصدار قرار معطل برفض طلب التصريح التأسيسي للحزب، ويبلغه الأعضاء المؤسسين قبل انقضاء مدة الستين (60) يوما، على أن يكون هذا القرار قابلا للطعن أمام مجلس الدولة، في أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما من تاريخ تبليغ القرار للأعضاء المؤسسين<sup>1</sup> الذين يمتلكون أهلية القيام به.

### 3- سكوت الإدارة بعد انقضاء أجل الدراسة : المادة نصت على هذه الحالة 23، التي

اعتبرت هذا السكوت، بمثابة ترخيص ضمني للأعضاء المؤسسين، من أجل العمل على عقد مؤتمريهم التأسيسي في الأجل المنصوص عليه في هذا القانون العضوي .

<sup>1</sup> المادة 21 من القانون العضوي رقم 12 / 04 المتعلق بالأحزاب السياسية .

## الفرع الثاني : عقد المؤتمر التأسيسي .

تتطلب هذه المرحلة جملة الإجراءات والشروط يقوم بها الأعضاء المؤسسون للحزب السياسي، وتمثل أساسا في عقد المؤتمر التأسيسي للحزب، وما يتطلبه ذلك من إجراءات وشروط، وعلى إثر ذلك يتقدم مفوض الحزب بطلب اعتماد الحزب السياسي .

### أولا : عقد المؤتمر التأسيسي للحزب السياسي.

نصت المادتان 24 و 25 من القانون العضوي 12 / 04 على الشروط المتعلقة بعقد المؤتمر التأسيسي للحزب، فمنها ما يتعلق بأجل انعقاد المؤتمر ومنها ما يرتبط بالمؤتمرين .

1- شرط الأجل لانعقاد المؤتمر: ينعقد المؤتمر التأسيسي للحزب بعد استكمالاً ومرحلة التحضير له من قبل الأعضاء المؤسسين<sup>1</sup> و هذا بطبيعة الحال يكون بعد حصولهم على رخصة بذلك، وقد اشترطت المادة 24 من القانون العضوي للأحزاب السياسية عقد المؤتمر التأسيسي للحزب خلال سنة واحدة يبدأ حسابها من تاريخ إشهار قرار ترخيص التصريح بالتأسيس في يوميتين إعلاميتين وطنيتين، وعلى عكس ما كان معمولاً به في القانون العضوي 97 / 09 للأحزاب السياسية نجد أن المشرع نص على إمكانية تمديد أجل عقد المؤتمر التأسيسي بقرار من وزير الداخلية، وذلك في حالة القوة القاهرة ولمدة لا تزيد عن 06 أشهر، كما أضاف ضماناً أخرى هامة باعتقادنا وتتمثل في إمكانية الطعن في رفض طلب تمديد أجل عقد المؤتمر التأسيسي للحزب السياسي خلال خمسة عشر (15) يوماً الموالية لقرار رفض التمديد أمام مجلس الدولة الفاصل في القضايا الإستعجالية .

<sup>1</sup> إدريس بوكرا ، نظام اعتماد الأحزاب السياسية ، مرجع سابق ، ص 50 .

2- شروط انعقاد المؤتمر التأسيسي: نصت المادتان 24 و 25 من القانون العضوي للأحزاب السياسية على الشروط المتعلقة بانعقاد المؤتمر التأسيسي والتي تتمثل أساسا في عدد أعضاء المؤتمر ومكان انعقاده وإثبات صحة انعقاده، مع إضافة شرط جديد يتعلق بتمثيل نسبة من النساء. فالمؤتمر لا يصح انعقاده إلا إذا كان ممثلا بأكثر من ثلث 1/3 عدد الولايات على الأقل، أي أكثر من 16 ولاية موزعة عبر التراب الوطني، وبحضور ما بين 400 و 500 مؤتمر، منتخبين من طرف ألف وستمئة 1600 منخرط على الأقل، دون أن يقل عدد المؤتمرين عن ستة عشر (16) مؤتمرا عن كل ولاية، وعدد المنخرطين عن مائة 100 عن كل ولاية وفي كل الأحوال يجب أن يكون ضمن المؤتمرين نسبة ممثلة من النساء.

وما تجدر الإشارة إليه، أنه يجب أن ينعقد المؤتمر التأسيسي ويجتمع على التراب الوطني، ولإثبات هذه الشروط أوجب القانون أن يحضر هذه العملية موظف عمومي هو المحضر القضائي ويحرر بذلك محضرا .

**ثانيا : اعتماد الحزب السياسي .**

بعد إتمام الإجراءات القانونية المتعلقة بعقد المؤتمر التأسيسي للحزب يخضع الأعضاء المؤسسون للحزب إلى جملة من الإجراءات والشروط المرتبطة بقرار اعتماد الحزب .

1. إجراءات طلب اعتماد الحزب السياسي: نصت المادة 27 من القانون العضوي للأحزاب السياسية على أن: " يفوض المؤتمر التأسيسي صراحة إثر انعقاده عضوا من أعضائه يقوم خلال الثلاثين (30) يوما التي تليه بإيداع ملف طلب الاعتماد لدى الوزير المكلف بالداخلية، مقابل تسليم وصل إيداع حالا<sup>1</sup>. وهذا يقتضي بإيداع

<sup>1</sup>المادة 27 من القانون العضوي 12 / 04 المتعلق بالأحزاب السياسية

ملف طلب الاعتماد لدى وزير الداخلية، ويشهد على هذا التفويض المحضر القضائي المكلف بمتابعة كل العمليات التي تترتب على أشغال المؤتمر التأسيسي .

2. **متطلبات ملف اعتماد الحزب السياسي:** يتطلب ملف اعتماد حزب سياسي جملة من الوثائق نصت عليها المادة 28 من القانون العضوي للأحزاب السياسية وتتمثل في : طلب خطي للاعتماد، ونسخة من محضر عقد المؤتمر التأسيسي، والقانون الأساسي للحزب السياسي من ثلاث نسخ، وبرنامج الحزب السياسي من ثلاث نسخ، وقائمة أعضاء الهيئات القيادية المنتخبين قانونياً تتوافق والشروط المنصوص عليها في المادة 17.

3. **قرار اعتماد أو رفض اعتماد الحزب السياسي:** وكما سبق القول فإن إيداع ملف طلب اعتماد حزب سياسي يكون على مستوى مصالح وزير الداخلية، هذا الأخير منحه المشرع أجلاً قدره 60 يوماً حسب المادة 29 من القانون العضوي للأحزاب السياسية، وذلك بغرض مراقبة مدى مطابقة ملف طلب الاعتماد والشروط المنصوص عليها قانوناً، بمقتضى ذلك يمكن للإدارة ممثلة في وزير الداخلية إجراء التدقيق اللازم .

ويعتمد الحزب بموجب قرار صادر عن وزير الداخلية يبلغه إلى الهيئات القيادية في الحزب وينشره في الجريدة الرسمية، ومن ثم يكتسب الحزب الشخصية المعنوية والأهلية القانونية بداية من تاريخ هذا النشر في الجريدة الرسمية<sup>1</sup> كما يعتبر انقضاء أجل 60 يوماً متاح للإدارة للرد على مؤسسي الحزب بالقبول أو الرفض هو بمثابة اعتماد للحزب، وتلتزم الإدارة ممثلة بوزير الداخلية بمنح الاعتماد للحزب السياسي .

<sup>1</sup> المادة 32 من القانون العضوي 12 / 04 المتعلق بالأحزاب السياسية.

### المطلب الثالث : التنظيم المالي للأحزاب السياسية .

مما لا شك فيه أن التمويل الحزبي يعد شريان نشاط الأحزاب السياسية، فهو ضروري لوجودها واستمرار نشاطها، خصوصا في ظل التقدم التكنولوجي والتقني الحديث، ولعل التساؤل الأهم من أين للأحزاب السياسية بهذه الأموال الكبيرة حتى تستطيع الصمود في تواجدها وممارسة نشاطها؟ والإجابة على هذا التساؤل تتمثل في أن هناك نوعين من تمويل الأحزاب لتوفير الأموال : النوع الأول: التمويل العام للأحزاب، والنوع الثاني: هو التمويل الخاص<sup>1</sup> وهذا ما نتولى بيانه في ما يأتي :

#### الفرع الأول: التمويل العام للأحزاب السياسية .

تعتبر المساعدات المالية التي تمنحها الدولة من أهم مصادر تمويل الأحزاب السياسية، وقد ربطها المشرع بعدد المقاعد المتحصل عليها في البرلمان، والتي لم تدخل الانتخابات بعد أو لحدائتها لم تفرز بمقاعد في البرلمان، وما تجده من صعوبة في مواجهة نفقاتها في ظل الحاجة الماسة إلى مصادر تمويل تساعد على مباشرة نشاطها الحزبي، فالملاحظ أن هناك أحزابا قوية وثرية، وبالمقابل توجد أحزاب ضعيفة وفقيرة من حيث مواردها وهذا من شأنه أن يؤدي إلى دخول الأحزاب غمار الانتخابات في وضعية عدم تساوي مبدئي، لعدم وجود مصادر تمويل بها الأحزاب الصغيرة حملاتها الانتخابية، وأمام هذا الوضع وجب على الدولة أن توزع مساعداتها وفق معايير أكثر شفافية وأكثر إنصافا . وهذا وقد ألزمت المادة 58 من القانون العضوي 04/12 تقييد مبلغ الإعانات المحتملة التي تقدمها الدولة للأحزاب السياسية في ميزانية الدولة .

وقد تدارك المشرع في نص المادة 59 من القانون العضوي إمكانية فرض رقابة فيما يتعلق باستعمال المساعدات الممنوحة للأحزاب السياسية من قبل الدولة، وقد أحالت تحديديكيفيات

<sup>1</sup> محمد ابراهيم خيرى الوكيل ، دور القضاء الإداري و الدستوري في إرساء مؤسسات المجتمع المدني ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2007 ، ص 430 .

هذه الرقابة على التنظيم . ولقد خطى المشرع خطوة كبيرة نحو تدعيم تمويل الأحزاب السياسية بطريقة مباشرة إلبانج وجود تمويل عام آخر للأحزاب من طرف الدولة، وذلك بطرق غير مباشرة مثل الإذاعة والتلفزة وبعض وسائل الإعلام المكتوبة العمومية لشرح البرامج الانتخابية<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني : التمويل الخاص للأحزاب السياسية .

حددت المادة 52 من القانون العضوي للأحزاب السياسية التمويل الخاص بالحزب السياسي في ثلاثة عناصر : اشتراكات الأعضاء، والهبات والتبرعات، والعائدات المرتبطة بنشاطات الحزب وممتلكاته .

**أولاً - اشتراكات أعضاء الحزب:** ويقصد بهاء المبالغ المالية التي يقدمها الأعضاء المنتمين للحزب السياسي، سواء أعضاء مؤسسين أو مسيرين أو منخرطين، ويكون ذلك بدفع هذه الاشتراكات وجوبا حسب المادة 53 من نفس القانون، في حساب الحزب الذي يفتحه وجوبا لدى مؤسسة مصرفية أو مالية وطنية<sup>2</sup> بما فيها اشتراكات الأعضاء المقيمين في الخارج، على أن تحدد هيئات المداولة والهيئات التنفيذية للحزب مبلغ هذه الاشتراكات . وفي هذا الخصوص، ألغى المشرع الجزائري بموجب القانون الجديد رقم 04 / 12 شروطا تضمنها قانون الأحزاب السياسية القديم رقم 09 / 97 وهي :

- ضرورة دفع اشتراكات الأعضاء بالعملة الوطنية فقط .

<sup>1</sup>مفتي فاطمة ، رؤية تحليلية لقوانين الحريات العامة في الجزائر (الأحزاب السياسية، الجمعيات والإعلام) ، دار بلقيس للنشر، دار البيضاء، الجزائر، طبعة 2014، ص 110 - 111.

<sup>2</sup>المادة 62 من القانون العضوي رقم 04 / 12 المتعلق بالأحزاب السياسية .

- أن لا تتجاوز هذه الاشتراكات 10 % من الأجر الوطني الأدنى المضمون، عن كل عضو في كل شهر<sup>1</sup>، وبالتالي فلأعضاء الحق بدفع أي اشتراك بدون حدود، وهذا يصب في مصلحة الأحزاب السياسية، التي تضمن ازدياد مواردها المالية من اشتراكات الأعضاء، على عكس ما كان الحال عليه بموجب القانون القديم .

**ثانيا - الهبات والوصايا والتبرعات:** نصت المادة 54 من القانون العضوي للأحزاب السياسية على إمكانية أن يتلقى الحزب السياسي هبات ووصايا وتبرعات من مصدر وطني، كما أوجب القانون أن يكون مصدر هذه الهبات والوصايا والتبرعات شخص طبيعي معروف، فلا يجوز أن يكون مصدرها شخصا معنويا، وما يدعوا للاستغراب هو سعي السلطة لمعرفة الأشخاص الطبيعيين المتبرعين للحزب السياسي ؟ وما الغرض من ذلك ؟.

وما يمكن تثمينه أن المشرع رفع من قيمة هذه الهبات والوصايا والتبرعات من 100 مرة للأجر الوطني الأدنى المضمون عن التبرع الواحد في السنة، حسبما ورد بالمادة 30 من القانون العضوي 09/97 للأحزاب السياسية (الملغى)، إلى 300 مرة للأجر الوطني الأدنى المضمون عن التبرع الواحد في السنة وهذا ما قضت به المادة 55 من القانون 04-12 بقولها: "لا يمكن أن ترد الهبات والوصايا والتبرعات إلا من أشخاص طبيعيين معروفين . ولا يمكن أن تتجاوز ثلاثمائة (300) مرة الأجر الوطني الأدنى المضمون لكل هبة وفي السنة الواحدة ."

كما أن المشرع أعفى الأحزاب السياسية من قيد التصريح بالهبات والوصايا والتبرعات لدى وزير الداخلية حسبما قضت به المادة 54 من القانون 04-12.

<sup>1</sup>المادة 28 من الأمر رقم 97 / 09 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية الجريدة الرسمية ، العدد 12، الصادر بتاريخ 6 مارس 1997.

وما تجدر الإشارة إليه أن المشرع حظر على الأحزاب السياسية تلقي أي دعم مالي أو مادي، من أي جهة أجنبية وتحت أي صفة أو شكل<sup>1</sup> ولعل الغرض من هذا القيد حماية الحياة السياسية من التدخل والتبعية الأجنبية .

### ثالثا : العائدات المرتبطة بنشاطات الأحزاب السياسية وممتلكاتها .

أتاح المشرع الجزائري للحزب السياسي الحصول على عوائد استثمارية ترتبط بنشاطه غير التجاري بغرض تمويل أنشطته، وتعتبر من مصادر تمويل الحزب طالما كانت موجهة الخدمة أغراض الحزب ونشاطاته<sup>2</sup>.

ومن الأنشطة الاستثمارية غير التجارية للحزب السياسي، استثمار أموال الحزب في إصدار الصحف والمجلات الحزبية، واستغلال دور النشر والطباعة، وتنظيم الندوات والاحتفالات الاجتماعية والثقافية والمباريات الرياضية<sup>3</sup>... وفي التشريع المقارن أباحت بعض القوانين صراحة للأحزاب الانخراط في أنشطة ذات طابع تجاري، إذا كان الهدف من وراء ذلك مساعدة الأحزاب على تحقيق أهدافها المشروعة . هذا فضلا عن العديد من الدول قد درجت على التسامح مع الأحزاب فيما تمارسه من أنشطة تجارية مقنعة تجني من ورائها أرباحا طائلة .

<sup>1</sup>المادة 56 من القانون العضوي رقم 12 - 04 المتعلق بالأحزاب السياسية .

<sup>2</sup>المادة 57 من القانون العضوي رقم 12 - 04 المتعلق بالأحزاب السياسية .

<sup>3</sup>المادة 47 من القانون العضوي رقم 12 - 04 المتعلق بالأحزاب السياسية .

## المبحث الثاني : الضمانات الممنوحة لحرية تأسيس الأحزاب السياسية .

إن المبدأ الأساسي لضمان حرية تكوين الأحزاب السياسية هي إعطاء ضمانات قانونية من طرف المشرع من أجل حماية هذا المبدأ وإلا كان من شأن غياب هذه الضمانات، وبالرغم من المشرع الجزائري قد منح عدة ضمانات لحرية تكوين الأحزاب السياسية إلا أنها ضمانات غير كافية، وقد تسجل تشابه مع القانون 97 - 09 وتراجع كبير في الضمانات التي أقرها القانون رقم 89 - 11 المعدل وسنرى كل ذلك فيما يلي :

### المطلب الأول : الضمانات القانونية لحرية تأسيس الأحزاب السياسية .

كرس الدستور الجزائري حرية تأسيس الأحزاب، كما وفر جملة ضمانات مرافقة سنقوم بالتطرق إلى مجملها فيما يلي :

#### الفرع الأول : الضمانات الإدارية .

مقابل ما تمارسه وزارة الداخلية من سلطات تقديرية إزاء مشروع الحزب خلال كل مراحل تأسيسه، حرص المشرع على منحه مجموعة من الضمانات تمثل قيودا على سلطة الإدارة<sup>1</sup>.

**أولا - القيد الزمني:** لقد ألزم القانون الأعضاء المؤسسين بضرورة نشر وصل التصريح في يوميتين إعلاميتين وطنيتين على الأقل وذلك بعد ترخيص وزير الداخلية للحزب السياسي بعقد مؤتمره التأسيسي وتبليغه إلى الأعضاء المؤسسين، هذا بالنسبة لوصل التصريح التأسيسي، أما بالنسبة لنشر الاعتماد المنصوص عليه في المادة 31 من قانون الأحزاب فإن المشرع قد ألزم الإدارة المتمثلة في وزير الداخلية بنشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

<sup>1</sup> جامل صباح ، الضمانات القانونية لحرية تأسيس الأحزاب السياسية في الجزائر في ظل القانون العضوي 12 - 04 ، مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية ، جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف ، العدد 12 ، 2016 ص 123.

**ثانيا - تسليم الوصل ونشره:** يتضح من نصي المادتين 18، و27 من القانون العضوي 12 - 04 أن الوزير ملزم بالتسليم الفوري للوصل عند تلقيه ملف إيداع التصريح التأسيسي وملف الاعتماد، يمثل الوصل "وثيقة إثبات مادي" للإيداع وتكمن أهميته في حساب الآجال القانونية المنصوص عليها في المادتين 23 و34 من القانون العضوي التي يبدأ سريانها انطلاقا من يوم تسليمه المثبت عليه<sup>1</sup>، ولا يرتب آثار أخرى أو حقوقا للأعضاء المؤسسين .

### الفرع الثاني : الضمانات القضائية .

أمام ضعف الضمانات الإدارية بالنظر خاصة إلى كثرة وطول وتعقيد إجراءات التأسيس والسلطات الواسعة لوزير الداخلية، تظل الضمانات القضائية لحرية تأسيس الأحزاب الأهم على الإطلاق .

### أولا - فيما يخص شروط التأسيس .

أقر القانون العضوي الجديد الحق في اللجوء إلى القضاء في حالة رفض التصريح بالتأسيس وقد نصت المادة 21 الفقرة الأخيرة من قانون الأحزاب على هذه الحالة وتتمثل في حق مؤسسي الحزب الطعن في قرار رفض التصريح التأسيسي الذي يصدره وزير الداخلية، وذلك أمام مجلس الدولة في أجل ثلاثون (30) يوما من تاريخ التبليغ وهذا ضمان لمبدأ المشروعية وحماية للحرية الحزبية من قرارات تجاوز السلطة وتعسف الإدارة .

### ثانيا - فيما يخص الاعتماد :

أعطى القانون حق لجوء الحزب السياسي إلى القضاء الإداري في حالة رفض وزير الداخلية لطلب اعتماده حيث تنص المادة 33 على أن قرار وزير الداخلية برفض اعتماد الحزب يكون قابلا للطعن أمام مجلس الدولة من قبل الأعضاء المؤسسين خلال شهرين

<sup>1</sup>لوراري رشيد ، الإجراءات القانونية لإنشاء الأحزاب السياسية في الجزائر ، مذكرة ماجستير في القانون ، كلية الحقوق، جامعة الجزائر ، 2007 - 2008 ص 29.

(02) من تاريخ تبليغه يعد قبول مجلس الدولة الطعن المقدم من قبل الأعضاء المؤسسين للحزب السياسي بمثابة اعتماد، ويسلم الاعتماد فوراً بقرار من الوزير المكلف بالداخلية ويبلغ للحزب السياسي المعني.

أما القانون القديم فقد نصت المادة 22 في فقرتها 06 على أن قرار وزير الداخلية برفض اعتماد الحزب يكون قابلاً للطعن أمام الجهة القضائية الإدارية لمدينة الجزائر، كما أن هذه المادة اشترطت أن يكون صدور الحكم أو الفصل في الطعن المقدم لها خلال شهر فقط من تاريخ الطعن من خلال ما سبق ذكره في الضمانات القضائية نستطيع أن نقول أن هناك فروقات كبيرة للضمانات في هذا القانون سواء فيما يخص الإجراءات أو فيما يخص درجة التقاضي وسنحاول تفصيل ذلك :

#### • الضمانات فيما يخص سرعة الإجراءات :

في مادته 35 على أن البث في الطعن وكذلك فيان القانون 89 - 11 كان ينص الاستئناف يكون خلال شهر فقط<sup>1</sup>.

لم ينص المشرع في القانون 97 - 09 في مادته 17 من قانون الأحزاب على أجل الطعن المقدم للغرفة الإدارية لمجلس قضاء الجزائر ولا أجل النظر في الاستئناف المرفوع المجلس الدولة، وبالتالي ترك المشرع الإجراءات والآجال لنفس الإجراءات والآجال المطبقة في النزاعات الإدارية العادية .

بينما ينص القانون الجديد على أن قرار الرفض يكون قابلاً للطعن فيه أمام مجلس الدولة في أجل ثلاثون (30) يوماً من تاريخ التبليغ .

<sup>1</sup> القانون 89 - 11 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 27 ، الصادر بتاريخ 05 جويلية 1989.

أما قرار رفض الاعتماد يكون قابلا للطعن أمام مجلس الدولة من قبل الأعضاء المؤسسين خلال شهرين (02) من تاريخ تبليغه .

• فيما يخص درجة التقاضي :

في كلتا الحالتين سواء بالنسبة لقانون 89 - 11 والأمر رقم 97 - 09 فالتقاضي يتم على درجتين حيث أن للمتقاضين اللجوء إلى الغرفة الإدارية لمجلس قضاء الجزائر والحق باستئناف القرار أمام مجلس الدولة غير أن ميعاد الاستئناف لم يحدد مما يلزمنا الرجوع إلى قانون الإجراءات المدنية .

أما بالرجوع إلى القانون العضوي 12 - 04 فالطعن يتم مباشرة أمام مجلس الدولة .  
المطلب الثاني : الأحكام الجزائية .

تناول المشرع الجزائري الأحكام الجزائية المتعلقة بالأحزاب السياسية في المواد من 64 إلى 81، وقد نص المشرع في هذه المواد على نوعان من الجزاءات المختلفة سنتناولها حسب درجة خطورتها<sup>1</sup> لنعرف نية المشرع والاتجاه الذي يريد فرضه على الأحزاب السياسية.

الفرع الأول : العقوبات المقررة على الأحزاب .

وتتمثل هذه العقوبات في : وقف نشاطات الأحزاب (أولا) وكذلك حل الأحزاب السياسية(ثانيا).

أولا - توقيف نشاطات الحزب :

منح المشرع الجزائري سلطة جوازية للوزير المكلف بالداخلية باتخاذ قرار نهائي معلل تعليلا قانونيا بوقف جميع النشاطات الحزبية للأعضاء المؤسسين، والحكم بالوقف يكون إذا

<sup>1</sup>مصطفى أبو زيد فهمي ، الدستور المصري فقها و قضاء ، الطبعة التاسعة ، دار المطبوعات الجامعية ، مصر ، سنة 1996 ، ص 334 .

ما رأى الوزير المكلف بالداخلية أن الأعضاء المؤسسين للحزب السياسي وذلك قبل انعقاد المؤتمر التأسيسي أي خلال الفترة التي منحها المشرع الجزائري للأعضاء المؤسسين لعقد المؤتمر والمقدرة سنة (1) ابتداء من تاريخ نشر الوصل بالتصريح . أو بعده بقيامهم بخرق القوانين المعمول بها وإخلالهم بالتزاماتهم أو في حالة وجود حالة استعجالية أو خطر يوشك أن يخل بالنظام العام .

ويبلغ القرار فور صدوره للأعضاء المؤسسين ويكون قابلا للطعن أمام مجلس الدولة<sup>1</sup> .

### ثانيا : حل الأحزاب السياسية .

لقد نص المشرع الجزائري في المادة 68 من القانون العضوي على أن حل الحزب السياسي يتم بطريقتين :

1. **الحل الإرادي** : نصت المادة 68 من القانون 12 - 04 المتعلق بالأحزاب السياسية، على أن الحل النهائي للحزب السياسي يمكن أن يكون إراديا، ويوضح القانون الأساسي للحزب السياسي إجراءات الحل الإرادي له، الذي يتم من قبل الهيئة العليا للحزب، على أن يتم إعلام وزير الداخلية بانعقاد هذه الهيئة وموضوعها<sup>2</sup>.
2. **الحل القضائي** : أجاز المشرع الجزائري لوزير الداخلية وأعطاه الحق في رفع دعوى قضائية ضد الحزب السياسي بطلب حله إذا ما توافرت إحدى الحالات المحددة في المادة 70 من القانون العضوي.

- قيام الحزب بنشاطات مخالفة لقانون الأحزاب السياسية أو أحكام قانونه الأساسي .
- عدم تقديمه مرشحين لأربعة (04) انتخابات تشريعية ومحلية متتالية على الأقل .
- العود في مخالفة أحكام المادة 66 بعد أول توفيق .

<sup>1</sup>المادة 64 من القانون العضوي رقم 12 - 04 المتعلق بالأحزاب السياسية .

<sup>2</sup>المادة 69 من القانون العضوي رقم 12 - 04 المتعلق بالأحزاب السياسية

- ثبوت عدم قيامه بنشاطاته التنظيمية المنصوص عليها في القانون الأساسي .

### الفرع الثاني : العقوبات الجنائية المقررة على الأحزاب .

بالإضافة إلى الأحكام الجزائية السابق ذكرها وهي وقف وحل الأحزاب فإن المشرع الجزائري قد ضمن الأحزاب السياسية مجموعة من العقوبات تتمثل في الحبس والغرامة المالية لأفراد الأحزاب السياسية وسنرى هذه العقوبات على النحو التالي :

- يعاقب بغرامة مالية تتراوح بين ثلاثمائة ألف دينار ( 300.00 دج) وستمائة دينار (600.00 دج)، كل من يخالف أحكام هذا القانون العضوي بتأسيسه أو إدارته أو تسيره حزبا سياسيا أيا كان شكله أو تسميته<sup>1</sup>.

- يعاقب على تحويل أو اختلاس أملاك الحزب السياسي وكذا استعمالها الأغراض شخصية، طبقا للتشريع المعمول به .

- يعاقب أعضاء الحزب السياسي الذين ينظمون لاجتماعات عمومية لأحكام القانون رقم 89 - 28 المعدل والمتمم، دون الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في نصوص أخرى<sup>2</sup>.

وإجمالا يمكننا أن نقول أن الأحكام الجزائية جاءت بتعديلات عديدة تخفف من الأحكام التي كانت في القانون 97 - 09 الذي كان يحتوي على أحكام جزائية شديدة وذلك نظرا للظروف والأحداث التي نشأ فيها مما جعله يقرر نصوصا وأحكام قانونية متشددة جدا.

<sup>1</sup>المادة 78 من القانون العضوي رقم 12 - 04 المتعلق بالأحزاب السياسية .

<sup>2</sup>القانون المتعلق بالاجتماعات و المظاهرات العمومية المعدل و المتمم بقانون رقم 91 - 19 حيث تنص المادة 23 : "يعد مسؤولا و يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة و غرامة ب 3000 دج إلى 15.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من شارك في تنظيم مظاهرة غير مرخصة ، كل من خالف أحكام المادة 09 من هذا القانون" .

# الخاتمة



## الخاتمة

في ختام هذه الدراسة التي تضمنت عرض أهم ما جاء فيه الإصلاح الجديد لقانون الأحزاب السياسية وخاصة في مجال تنظيم نشاط الأحزاب السياسية فقد توصلنا إلى بعض النتائج المهمة التي تجيب عن الإشكالية المطلوبة :

- الأحزاب تطرح الحلول لمشاكل اجتماعية، وبذلك تمثل قناة يلجأ إليها المواطنون التأثير على السياسة، إلى جانب مختلف الوظائف التي تقوم بها التي تلعب دورا أساسيا وهاما في الحياة السياسية للبلاد كما سبق وذكرنا في الفصل الأول من المبحث الأول .

- الحرية الحزبية مقيدة قانونيا وسياسيا، لا يشجع المشرع الجزائري على تكوين الأحزاب بل العكس يحد منها، لاسيما الأحزاب القوية، ليتمكن من صناعة الخريطة الحزبية التي يريدها ، والمشهد السياسي الذي يرتضيه.

- بالنسبة للشروط المتعلقة بتأسيس الأحزاب السياسية ونشاطها، نلاحظ أن المشرع قد حذف بعض من الشروط التي تضمنها قانون الأحزاب السياسية القديم رقم 97 / 09 وكانت بمثابة قيود ومعوقات العملية تكوين الأحزاب السياسية، وهو شيء إيجابي، كحذفه لشرط عدم استعمال المكونات الأساسية للهوية الوطنية لأغراض الدعاية الحزبية، وإلغائه لشرط عدم تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو مهني، إلا أنه أبقى على شروط أخرى منها ما تجاوزه الزمن كضرورة احترام مبادئ أول نوفمبر 1954 ومنها ما يدخل ضمن التضييق على حرية نشاط الأحزاب السياسية، كشرط منع ربط أي علاقات بين الأحزاب وجمعيات أو فعاليات أو منظمات أخرى .

إن تمكين السلطة الإدارية من رفض التصريح بالتأسيس يعد انتكاسا لممارسة حرية التجمع، فالقانون 12 / 04 المتعلق بالأحزاب السياسية لم يأتي بجديد، وبالتالي فإن تأسيس الأحزاب



السياسية يبقى خاضعا للسلطة التقديرية للإدارة والتي غالبا ما تنجح إلى عدم الترخيص بتأسيس أحزاب سياسية جديدة .

- فيما يخص تمويل الأحزاب السياسية جاء القانون العضوي للأحزاب السياسية 12 - 04 بقيد لم تتضمنه قوانين الأحزاب السياسية السابقة، والمتعلق بالإعانة المرتبطة بعدد منتخبات الحزب بالمجالس، وهذا يطرح إشكالا بالنسبة للأحزاب التي لم تحصل فيها المنتخبات على نتائج مرضية، وكذلك بالنسبة للأحزاب التي لم يسبق أن ترشحت للاستحقاقات الانتخابية بحكم أنها لم تكن موجودة، وبالتالي فهذا هدم لمبدأ المساواة، لذلك على المشرع تمكين كل الأحزاب من نفس الحظوظ في الدعم المالي مع وضع ضوابط تدعم جدية تأسيس الأحزاب السياسية
- بالنسبة للعقوبات المقررة على الأحزاب في حالة مخالفتها للقانون، الملاحظ على هذه العقوبات أنها موضوعية ومقبولة، باعتبار أن صلاحية إصدارها حصرية للجهة القضائية، وتجدر الإشارة إلى إضافة الإيجابية التي جاء بها القانون الجديد للأحزاب السياسية 12 / 04 والمتمثلة في إلغاء عقوبة الحبس والسجن والإعدام، وتعويضها بالغرامة المالية، على عكس قانون الأحزاب القديم 09 / 97، الذي تضمن عقوبات شديدة على أعضاء الأحزاب السياسية .

لقد جاء قانون الأحزاب السياسية 12- 04 عبارة عن تعديلات سطحية، لا ترتقي إلى مستوى الإصلاحات العميقة والجادة التي كانت تنتظرها الطبقة السياسية والمواطن الجزائري. هذا ما يجعلنا نقدم بعض الاقتراحات والملاحظات الضرورية لكل حزب سياسي في أي دولة ديمقراطية .

- تعديل المادة 52 من الدستور، لرفع القيود عن حرية تأسيس الأحزاب السياسية، والاكتفاء بشرط وجوب احترام الدستور والقوانين، والنظام الجمهوري والديمقراطي، ومبادئ وقيم المجتمع .



- إن اشتراط القانون العضوي لنسبة من النساء ضمن الأعضاء المؤسسين، لا يعد باعتقادنا ترقية للحقوق السياسية للمرأة، بقدر ما هو خرق لأحكام الدستور نفسه، فالأعضاء المؤسسون للحزب السياسي يجدون أنفسهم في وضع تحت الإكراه من خلال البحث عن المرأة التي تقبل المشاركة في تأسيس حزب سياسي، هذا الأخير الذي يفترض أن يؤسس على قنوات سياسية مسبقة وإعداد برامج سياسية واقتصادية واجتماعية، ومن ثم لا يمكن تصور تحقيق ذلك في ظل تطبيق هذا الشرط .
- ضرورة تمكين مؤسسي الحزب السياسي في حالة رفض الترخيص لهم من مقاضاة الإدارة أمام المحكمة الإدارية مما يحقق لهم حقهم في التقاضي على درجتين كما كان عليه الحال في القانون 97 - 09 الذي أعاد تنظيم الاختصاص القضائي بالنسبة للدعاوى المرفوعة ضد قرارات السلطة الإدارية المركزية ممثلة في وزير الداخلية، وجعله بدرجتين، بما يحقق ضمانة هامة الممارسة حرية التجمع .
- ضرورة أن تعمل الأحزاب على تنويع مصادرها المالية، التي تمكنها من توسيع وتفعيل نشاطاتها المختلفة، والعمل في أوساط الجماهير والالتحاق بهم، والتخلص من تبعيتها المالية للدولة التي تعمل على تقييد نشاطها .

# قائمة المراجع



## قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم

أولا : المصادر.

- القوانين :

1- القانون المدني الجزائري.

2- القانون العضوي 12 / 04 في 12 يناير 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية، العدد 2. الصادر بتاريخ 15 جانفي 2012 .

3- القانون العضوي 08 / 19 مؤرخ في 15 نوفمبر 2008 يتضمن التعديل الدستوري عدد 63، صادر بتاريخ 16 نوفمبر 2008 .

4 - القانون رقم 97 - 09 المؤرخ في 6 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية، العدد 12 الصادر بتاريخ 6 مارس 1997 .

5 - القانون 89 - 11 المؤرخ في 02 ذي الحجة 1409 هـ الموافق ل 05 يوليو 1989، المتضمن قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27، الصادر بتاريخ 5 جويلية 1989.

6 - قانون رقم 91 - 19 المؤرخ في ديسمبر 1991 يعدل ويتم القانون رقم 89 - 28 المتعلق بالاجتماعات والمظاهرات العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 62 الصادر بتاريخ 4 ديسمبر 1990.

ثانيا : المراجع.

1 - الكتب:

1 - أمين البار، دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، سنة 2014.



- 2- الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 3- ابن منصور، لسان العرب، الجزء الأول، المطبعة الكبرى المصرية، مصر، 1304 هجرية.
- 4 - ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، ط 1، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- 5 - حمدي عطية عامر، الأحزاب السياسية في النظام السياسي والقانون الوضعي والإسلامي دراسة مقارنة، الطبعة 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2004.
- 6 - رمزي الشاعر، الأيديولوجية وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة، القاهرة، 1979.
- 7- سليمان الطماوي، السلطات الثلاثة في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي، الطبعة الخامسة، دار الفكر العربي، لبنان، سنة 1996.
- 8 - سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، ط 2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1982.
- 9 - علي زغدود، نظام الأحزاب السياسية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر .
- 10 - علي زغدود، الأحزاب السياسية في الدول العربية، متيجة للطباعة، 2007 .
- 11- علي يوسف الشكري، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 339 .
- 12- عبد المجيد نعنعي، أوروبا في بعض الأزمنة الحديثة والمعاصرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983 ..



- 13- عبد الغاني بسيوني عبد الله، النظم السياسية، دراسة لنظرية الدولة والحكومة والحقوق والحريات العامة في الفكر الإسلامي والفكر الأوربي، جامعة بيروت العربية .
- 14- ماجد راغب الحلو، القانون الدستوري، دار الجامعة الإسكندرية، 2008 .
- 15- موريس دوفرجية، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الأنظمة السياسية الكبرى ترجمة د جورج سعد، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1992.
- 16- مولود ديدان، مباحث في القانون الدستوري، دار بلقيس، الجزائر سنة 2009 .
- 17- محمد إبراهيم خيرى الوكيل، دور القضاء الإداري والدستوري في إرساء مؤسسات المجتمع المدني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007 .
- 18- مفتي فاطمة، رؤية تحليلية لقوانين الحريات العامة في الجزائر (الأحزاب السياسية، الجمعيات والإعلام)، دار بلقيس للنشر، دار البيضاء، الجزائر طبعة 2014 .
- 19- مصطفى أبو زيد فهمي، الدستور المصري فقها وقضاء، الطبعة التاسعة، دار المطبوعات الجامعية، مصر 1996 .
- 20- نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 1982.

#### ب - المجالات العلمية :

- 1 - ادريس بوكرا، نظام اعتماد الأحزاب السياسية طبقا للأمر 97 /09 المتضمن القانون العضوي للأحزاب السياسية بين الحرية والتقييد، مجلة إدارة المدرسة الوطنية للإدارة الجزائرية المجلد 08 العدد 02، سنة 1998 .



2 - جامل صباح، الضمانات القانونية الحرة تأسيس الأحزاب السياسية في الجزائر في ظل القانون العضوي 12-04، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف، العدد 12، 2016 .

3- ناجي عبد النور، التحول نحو التعددية السياسية في الجزائر، حوليات قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية رقم 02 / 2008 .

### ج - القواميس والمعاجم :

1 - دكتور عامر مصباح، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ط1 دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009 .

2 - كامل زهيري، موسوعة الهلال الاشتراكية، نقلا عن طارق الله خضر، دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي (دراسات مقارنة)، لبنان: ب - دن، 1986.

### د - الرسائل الجامعية :

1 - أوردة حسين بوراده، الإصلاحات السياسية في الجزائر، مذكرة لنيل درجة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1996.

2 - أورفلة أريام وعياش ابتسام، تمويل الأحزاب السياسية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص قانون عام، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015 - 2016 .

3 - العوادي هيبية، النظام القانوني للأحزاب السياسية في ظل قانون 12-04 مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون إداري، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013 .

4 - رحموني محمد، تنظيم ممارسة حرية التجمع في القانون الجزائري، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان - كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2015.



- 5 - صخرى طه، المقومات القانونية للنظام الحزبي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، تخصص قانون دستوري، جامعة الحاج لخضر - باتنة - 2013 - 2014 .
- 6 - غارو حسيبة، دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة، دراسة حالة الجزائر من 1997 - 2007، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تنظيمات سياسية وعلاقات دولية جامعة مولود معمري - تيزي وزو، 2012 .
- 7 - فضلون آمال، استخدام الأحزاب السياسية للصحافة في التأثير على الرأي العام، مذكرة النيل شهادة الماجستير، قسم علوم الإعلام والاتصال شعبة الاتصال الجماهيري والرأي العام، جامعة باجي مختار - عنابة .
- 8- لوراري رشيد، الإجراءات القانونية لإنشاء الأحزاب السياسية في الجزائر، مذكرة ماجستير في القانون، كلية الحقوق جامعة الجزائر 2007 - 2008 .
- 9- مزروود حسين، الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر (1989 - 2010)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011 - 2012.
- 10 - مزياني فريدة، المجالس الشعبية المحلية في ظل التعددية في التشريع الجزائري رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2005.
- 11- محمد الصالح بن شعبان، نظام الأحزاب السياسية والتجربة الجزائرية في التعددية الحزبية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة قسنطينة، 2013 - 2014.
- 12 - ناجي عبد النور، تأثير التعددية الحزبية في النظام السياسي الجزائري 1989 - 2004، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2005 .

# فهرس المحتويات



## الفهرس

### مقدمة

#### الفصل الأول : ماهية الأحزاب السياسية

- 7 المبحث الأول : مفهوم الأحزاب السياسية
- 7 المطلب الأول : تعريف الأحزاب السياسية
- 8 الفرع الأول : التعريف اللغوي للأحزاب السياسية
- 9 الفرع الثاني : التعريف الاصطلاحي للأحزاب السياسية
- 11 الفرع الثالث : تعريف المشرع الجزائري للأحزاب السياسية
- 13 المطلب الثاني : أهداف الأحزاب السياسية
- 13 الفرع الأول : تكوين الاتجاهات والأفكار وتوجيه الرأي العام
- 14 الفرع الثاني : صياغة المصالح والتعبير عنها
- 14 الفرع الثالث : وقف تسلط السلطة
- 15 المطلب الثالث : وظائف الأحزاب السياسية
- 15 الفرع الأول : الأحزاب السياسية مدارس للشعوب
- 16 الفرع الثاني : تنظيم الأحزاب المعاصرة
- 16 الفرع الثالث : الأحزاب وسيط بين الحكام والمحكومين
- 18 المبحث الثاني : أنواع الأحزاب والنظم الحزبية
- 19 المطلب الأول : أنواع الأحزاب السياسية
- 19 الفرع الأول : معيار المشاركة
- 22 الفرع الثاني : معيار التنظيم



- 24 الفرع الثالث :معيار القاعدة الاجتماعية
- 25 المطلب الثاني : الأنظمة الحزبية المعاصرة
- 26 الفرع الأول : نظام الحزب الواحد
- 29 الفرع الثاني : نظام الثنائية الحزبية
- 33 الفرع الثالث : نظام التعددية الحزبية
- الفصل الثاني : النظام القانوني لتأسيس الأحزاب السياسية في الجزائر**
- 38 المبحث الأول : شروط وإجراءات تأسيس الأحزاب السياسية
- 38 المطلب الأول : شروط العضوية في الحزب السياسي
- 38 الفرع الأول : الشروط المطلوبة في العضو المؤسس
- 40 الفرع الثاني : شروط الانخراط وموانعه
- 41 المطلب الثاني : إجراءات تأسيس الأحزاب السياسية
- 42 الفرع الأول : مرحلة التصريح
- 45 الفرع الثاني : عقد المؤتمر التأسيسي
- 48 المطلب الثالث : التنظيم المالي للأحزاب السياسية
- 48 الفرع الأول : التمويل العام للأحزاب السياسية
- 49 الفرع الثاني : التمويل الخاص للأحزاب السياسية
- 52 المبحث الثاني : الضمانات الممنوحة لحرية تأسيس الأحزاب السياسية والعقوبات المقررة عليها .
- 52 المطلب الأول: الضمانات القانونية لحرية تأسيس الأحزاب السياسية
- 52 الفرع الأول : الضمانات الإدارية



53	الفرع الثاني : الضمانات القضائية
55	المطلب الثاني : الأحكام الجزائية
55	الفرع الأول: العقوبات المقررة على الأحزاب
57	الفرع الثاني: العقوبات الجنائية المقررة على الأحزاب
59	خاتمة
63	قائمة المراجع
69	الفهرس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ملخص:

يتمثل دور الأحزاب السياسية في إعداد المواطن سياسيا والمساهمة في تربيته وتنقيفه، ويتحقق ذلك عن طريق مشاركة الناخب في الاهتمام بمشاكل الشعب والجماهير، وتعمل الأحزاب بوسائلها على توضيح مشاكل الشعوب، وبسط أسبابها، واقتراح وسائل حلها، ومن كل هذا تتكون لدى الأفراد ثقافة سياسية تمكنهم من المشاركة في المسائل العامة، ولا شك أن هذه المهمة تبدو صعبة بل ومستحيلة بدون التنظيمات الحزبية.

ومن ثمة تعتبر الأحزاب السياسية معاهد لتخرج القادة والزعماء الذين تتوفر فيهم قدرات وإمكانيات القيادة، والخبرة في الاتصال بالجماهير.

ولهذا نتساءل في هذه الدراسة عن ماهية الأحزاب السياسية بصفة عامة، ثم عن التنظيم القانوني لتأسيس الأحزاب السياسية في الجزائر، ونعالج هذه الإشكالية في فصلين.

**الكلمات المفتاحية:** الأحزاب السياسية - التنظيمات الحزبية - التنظيم القانوني

## Résumé:

L'objectif des partis politiques est de préparer le citoyen sur le plan politique et de contribuer à son éducation, grâce à la participation de l'électeur à la résolution des problèmes de la population et des masses, en leur expliquant les causes et en proposant des moyens de les résoudre. De participer aux affaires publiques, et cette tâche semble difficile et même impossible sans les organisations du parti.

Les partis politiques sont donc considérés comme des instituts de graduation des leaders et des leaders dotés des capacités et du potentiel de leadership et de l'expérience de la communication avec les masses.

Par conséquent, nous demandons dans cette étude ce que sont les partis politiques en général, puis nous posons des questions sur l'organisation juridique de la création de partis politiques en Algérie, et nous abordons ce problème en deux chapitres.

**Mots clés :** les partis politiques- les organisations du parti - l'organisation juridique.